الإجتهادات الحديثة لقضايا الكروتي في مجال تصنيف الاضرار الناشئة عن العمل غير المنشور

الدكتور حسام الدين كامل الاهولاني
أستاذ مساعد القانون المدني

1 - تعتبر المسائل الخاصة بالعمل غير المشروع من أهم موضوعات القانون المدني، كما أنها تحتل مركزاً مهماً من حيث الأهمية العملية.

وبطبع الحال لا تستهدف من هذا البحث دراسة الإنجادات الحديثة للقضاء الكروتي في كافه جوانب التدوين عن العمل غير المشروع، وإنما تختص بعض المسائل وهي التي تتصل أساساً بتقدير التدويين في حالة الإنسان.

وتناول بالبحث مسائل ثلاث: المساواة الأولى وهي الخصبة بديهية الاتبار في الحصول على تعويض عن الضرر الأدبي الذي يصيبهم من جراء موت المضرور الأول. وتدور بعد ذلك بديهية الاتبار في الحصول على تعويض عن الضرر الأدبي الذي يصيبهم من جراء إصابة المضرور الأول. إن في حالة عدم وفاته. أما الموضوع الثالث الذي سندرسه فهو الصورة التي يتخذه التدوين النقيدي للأضرار الناشئة عن المساواة بجسم الإنسان.

وحرص أن تكون هذه الدراسة قضائية أي نتعرض لأهم احكام المحاكم.

ثم نتولى تقييم هذه الاحكام.
المبحث الأول

الألم النفسية والحزن الذي يعانيه الأقارب من جراء موت المصاب

تعتبر من قبل الضرر الإدبي

وقد أثيرت هذه المسألة صراحة أمام محكمة الاستثناء العليا الكويتية (الدائرة التجارية الثانية). فقد أثير النزاع حول ما إذا كانت الالام النفسية والحزن الذي تعاني منه الزوجة والأخت وحدهما من جراء موت أجرؤهم تعتبر من الضرر الإدبي الذي يجب تعويضه في القانون الكويتي (1).

فقد ذهب الدعوى عليه إلى أنه لا يجوز للإقارب المطالبة بتعويض هذا النوع من الضرر الإدبي، وذلك استنادا إلى المادة 23 من قانون الالتزامات الناشئة عن العمل غير المشروع رقم 6 لسنة 1969 يفي وحدها دون المادة 417 من قانون التجارة، التي تحكم التعويض عن الضرر الإدبي، ولما كانت المادة 22 قد وعدت حالات الضرر الإدبي على سبيل الحصر ولم تذكر من بينها الضرر النفسي والحزن الذي يعاني منه الإقارب نانه يستخلص من ذلك أن للمادة 23، بما نصه أنه «بتناول حق التعويض عن الضرر الإدبي»، كذلك، فكل تعهد على الغير في حريته أو عرضه أو في شرته أو في عمله أو في مركبه الاجتماعي أو في الاعتبار المالي يجعل المعتدي مسؤولا عن التعويض». وهذه الحالات قد جاءت على سبيل الحصر وهي لا تسمح بالتأتي بتعويض الشخص عن الالام التي اصابته بفقد كبير العائلة.

وقد نانشى هذه الحجة على مستوى القانون الكويتي، بجرد بما أن تلاحظ أن الانتهاء الذي يعمر عن الدعوى عليه ينطوي على معارضة تعويض الضرر الإدبي الناشيء عن المسلم بالشاعر العاطفي للأقارب من جراء موت أجرؤهم، وهذه المعارض قد شملها بعدًا أيضًا في القته النروي التي طالما تأتي بتعويض الضرر الإدبي في كافة صوره، وتسمى المحاكم الفرنسية في تعويض الضرر المارد الذي يصيب مشاعر الإنسان واحساسه إلى حد غير مقبول، فقد ذهب محكمة النفقات الفرنسية في حكم جديد،

(1) محكمة الاستثناء العليا الدائرة التجارية الثانية 1976/254 في مشرع.
لها إلى تعويض الشخص عن الضرر الأدبي والحزن الذي يعانيه في حالة وفاة
كلب عزيز عليه، أو حزبان (2). ويتفئس هذا القضاء على أنه إذا كان
القانون يحمي المشاعر العاطفية ويتعزز السماح بها من تبلي الضرر الأدبي
نجب تعويض الخطر طالما أنه قد حدث فعل وصرع النظر عن من وقع عليه الأعتداء أساساً كان أو حيواً.
ولقد بلغ من ثروة النتائج الفردية على
هذا الإجادة، الذي وصف بأنه مهيناً للأسرة الفرنسية حيث اعتبر الكلب
والحزان من أعضاها، نظرًا لأن العميل قد جرى على أن التعويض عن
الضرر الأدبي المردت لا يكون إلا في العلاقة بين الإثارة (3)، ذهب النتائج إلى
الناما بعد إخلال التمويل عن الضرر الأدبي المردت، وضرورة العدول
عن تبونه في حالة السماح بالمشاعر العاطفية، فلا يجوز أن تشرت
المشاير بالملا. ومع هذا ذهب النتائج إلى تعويض الضرر المردت الناشيء عن
المساس بالسيرة والشرف والاستيار (4).

ناذا لم نتقم النظر في المادة 23 من قانون العمل غير المشروعة لوجدنا أنها
قد أثرت التمويل عن الضرر الأدبي تم ارتباط ذلك بتبديل بعض صوره ولم
يرتب من بين هذه الصور السماح بالمشاعر العاطفية لللقاب، ولهذا فأنه حجة
المدخلي عليه تقوم على أساس جدي بين حيث المبدأ لا يعني الاعتراف بهذا
تعويض الضرر الأدبي تعويض كاتبة صوره بل يمكن استبعاد بعضها.
فإن إرادة المشرع الكويتي حتا الإجابة بهذا الإجابة واين تجد الإجابة
على ذلك، هل يجوز اللجوء إلى قانون التجارة للبحث عن الحل؟
1 - تولت محكمة الاستئناف العليا الإجابة على هذه المسائلة
بتقولها «إن المادة 23 من قانون التجارة قد قررت بهذا التعويض عن الضرر
الدبي وهي القاعدة التي استمرت عليها سائر الترشيحات المدنية فنصت في

تلك المجلة المصوبية لقانون المدني 1962 ص 136، ينص على أن تعويض الضرر
الدبي في القضاء الفرنسي لم يرد، فإن الشخص عزيز، أو جذب لديه،
ورتب عاطفياً، بحكمه مالياً، بحكمه ماليً، 24-1962، جازت دي بالله 11-1962.
- أنظر: تلك ملاحظات: المجلة المصوبية لقانون المدني 1962 ص 23 كلمة 10، ونلاحظات
روزي السماح الإشارة إليها.
- تلك: ملاحظات في المجلة المصوبية لقانون المدني 1962 ص 22 كلمة 10.
فقرتها الأولى على حق التعويض عن الضرر الأدبي بوصفه ضرراً قابلاً للإعالة بنوع المحال إلى كان محققاً. وهو حق شخصي لكل من أصيب بضرر أديبي على مفهومه الصحيح - ثم جاءت النكرة الثانية من هذه المادة منصت على من يجوز الحكم لهم بالتعويض منها أصبهم من أهل من جراءموت المصاب وهم الإزواج والابن من الدرجة الثانية دون أن يدوهم الإثار والأنصر.;

وما كان المليك قريباً إلى نفوسهم. والمشرع يكشف في هذا عن رغبته في حصر نطاق الإعفاء بخصوص ضرر أديبي في هذه الحالة في قصره على فئة عينها ليسد بذلك المغالاة ولينه الاستغلال.; وأضافت المحكمة أن المادة 2 من القانون رقم 6 لسنة 1971 قد جاءت تطبًعتاً للاصل القرار في المادة 217 من قانون التجارية وتأكيداً على الشروع في جواز التعويض عن الضرر الأدبي - وهو على مضمونها الصحيح لا تختلف عن صريح حكم النكرة الأولى من المادة 217 من قانون التجارة - والقول بأنها قد سقطت على سبيل الضرر حالات هذا التعويض - غير مقبول - والمؤيد أن هذه الحالات قد وردت على سبيل المثال ولكلها وبعد استثناء يكون الضرر فيها أديبي وشخصياً وهو ما حرض المشرع فيها بدور على النص عليه تأكيداً لمناه، دفعنا لكل لبس أو شبهة قد تثور في هذا الخصوص بالنسبة لهذه الحالات ذاتها. أما ما عداها فهي محالة خاضعة لحكم القاعدة الأصلية في القانون والتي تجزي الحكم بالتعويض الإدبي في سائر حالاته الأخرى كسائر سبيها، وأوضحت المحكمة بعد ذلك الملة بين المادة 217 من قانون التجارة والمادة 23 من قانون العمل غير المروع بطولها: «ان لم يجوز ان يكون المادة 23 من قانون العمل غير المروع في واجبة التطبيق» في حالة التعويض عن الضرر الإدبي، وأن هذه المادة تمسكت حكم المادة 217 من قانون التجارة وهو نظر صريح وغير مقبول أيضاً، لأن المادة 23، انتما، لم تكن مجرد ولم تخرج بفروع تأجيل من حكم النكرة الأولى من المادة 217 من قانون التجارة. ثم أنه ليس من العناية بحضره تجاوز هذا المادة وسائر الإحكام الأخرى في القانون رقم 6 لسنة 1971 ليس المصطلح بن هذا القانون قد الغالياً، وإن القرار في القانون في مجال التعويض أنه يجوز إن يجعل في سائر الأحوال بين الضرر المادي والضرر الإدبي إذا كان له مجال.

وجاء في حكم آخر لمحكمة الاستئناف العليا بتاريخ 18/6/1972 (الدائرة التجارية الأولى) في الاستئناف المقدم برقم 375، 376، 377/1971 (تجاري)، أنه ليس من المقبول عقلاً ومحتلاً أن الضرر الذي وقع نتيجة اخلال بالتزام تعهدت نشأ على تدعيه بحجة أن الثائر مطلاً نبيح لذوي الشأن افتضأن
النوعي في الأضرار الإدارية التي حلت به من جراء ذلك الإخلال وفقًا للضوابط المبينة في نص المادة 217. تجاري بينما نظارتها من كائنة الوجوه مما يندرج في نطاق أحكام القانون الخاص تنظيم الالتزامات الناشئة عن العمل غير المشروع بتمتع على ذوي ال sockaddr انتضاة. مثل ذلك التبعي دون أن يكون موجب من واقع أو قانون يسوغ مثل هذه النفلقة التي ينتجها الشارع إذ يكون قد تشهد لها خصائص وفاته الذي كان معلناً بين يديه كان ولا يزال بضم حسوماً ينتظرون بدلاً التعويض الإداري في الإخلال بالالتزامات العادية بينهما انجه النقر القانوني بالنسبة للأضرار الإدارية من العمل غير المشروع على غير ذلك فهو الأكبر حظوة بتأييد جمهور المتقاعد (5).

وإضاءت المحكمة أنه إذا كانت المادة 22 من قانون تنظيم الالتزامات الناشئة عن العمل غير المشروع، فقد نصت على أن يتناول التعويض تحصيل الضرر الإداري كذلك كنور تعد على الآخر في حريته أو في عرضه أو في شرته أو في سمعته أو في مجاله الاجتماعي أو في اعتباره المالي بجعل المعني مسؤولاً عن التعويض. فان جميع الحالات التي أوردتها هم هي صور عن الضرر الإداري يجمعها جميعاً الضابط العام الذي يحدد طبيعة الضرر الإداري ويبلغ عليه ذاتيته الخاصة من حيث كونه ضرراً يصيب المرء في شعوره أو عاطفته أو كرامته مشرع أو نحو ذلك. لما كان ذلك كله وكان ما يلحق الجسم من الموضعية وما يصيب المرء في عاطفته وحالتها وشعوره فإن لم يبرره بتصنيف خاص في المادة المذكورة إلا أن العلة التي استوجب التعويض عن حالات الضرر الإداري البينة فظاعة للعذاب في تلك الحالات التي سكنت منها النص بل أنها في عدد من الصور ومن بينهما الحالة موضوع التداعي أشد منولاً وأكثر بياناً حسبما تكشف عنه بجلاء الأوراق. ومن ثم يمكن القول بأن القضاء الكويتي قد استمر على تعويض الضرر الإداري الرد الذي يصيب الاتراب من جراء موت قريءهم، كأ أن القضاء قد حصر الاتراب الذين يشتمل ذلك الحق في الأزواج والاتراب حتى الدرجة الثانية، وذلك على غرار ما جاء به حكم المادة 217 من قانون التجارة الكويت.

---

ويفترض أنه يصعب التوقيت بأن حكم المادة ٢١٧ من قانون التجارة
بمطابق مع حكم المادة ٢٣ من قانون العمل غير المشروع، فالمادة ٢٣ تتعلق
بتعديل الضرر الإيدي الذي يصيب شخص المصاب أو الضرر في صورته
المختلفة.

ولم تتم اعتماد هذه المادة لمسألة تعويض الأضرار أي حالة الضرر المرتد.
ويسجل على ذلك من أن الفرقة الثانية من المادة ٢٣ تقرر عدم انتقال
التعويض عن الضرر الإيدي إلى الغير إلا إذا تحدثت قيمته بموجب اتفاق أو
حكم نهائي. وهذة هي حالة الضرر المروث، أي الضرر الذي يصيب الموتى
وحيث ينتقل التعويض إلى ورثته. أما الضرر المرتد فهو ضرر شخصي يصيب
الايتار ولا يعني أن يشترط لملء الأضرار أنه يكون قد تحدد قبل وفاة
المصاب، لأنه لا يشكل إلا من لحظة وفاته. وهو ضرر مختلف تماما عن
الضرر المروث فهو ضرر شخصي خاص بالأيتار، لن يشملهم مباشرة. نظو
أراد المشرع من عموم عبارة التعويض عن الضرر الإيدي الوارد في صدر
المادة ٢٣ أن يشمل أيضا حالة الضرر الإيدي المرتد لما كان أورد في نهاية المادة
حالة انتقال الضرر المروث، ويجبر أن تفهم عبارة الضرر الإيدي في المادة
٢٣ على أنها تشمل الأضرر الذي يصيب الشخص نفسه وليس أتاره.

ولكن يمكن الاعتماد في تعويض الضرر الإيدي المرتد بنص المادة ١١
من قانون العمل غير المشروع والتي تقرر أن كل معد أو تعدي بالغير بأي
ضرر غير ما ذكر في المواد السابقة يوجب التعويض كما أن المادة الأولى من
ننست القانون تلزم بالتعويض كل من يحدث أى دين بالغير.

فالمادة صريحة في أن أي ضرر يصيب الغير يستوجب التعويض.
والإيتار يتعزى من قبل الغير، فالغير عبارة واسعة بحيث تشمل من
بسبب في الحادثة ومن عاني من الضرر أيضا عن طريق الارتداد. فنفهم على
إنها تشمل تعويض الضرر الإيدي الذي يصيب الغير بنوعه المختلفة.

٦ - ولكن الاعتماد على نصوص قانون العمل غير المشروع فقط يؤدي
إلى إعطاء الغير ايا كان تريبا أم غريبا الحق في التعويض إذا ما صمم لملا
ضرر شخصي، وهذا التحكم الواسع يمشى مع ما يشير عليه الفقهاء
والقضاء في فرنسا في الوقت الحاضر، ولكن هل تصدق المشرع الكويتي الاعترف
بهذه الفكرة الواسعة؟. وهل يمكن أن نجد أيضا تحديدا لهذا النص
في الرجوع إلى المادة ٢١٧ من قانون التجارة الكويتي؟ ولكن هل يجوز أن

١٥٨
يعتبر تناوت التجارة من قبل الامام العام الذي يرجع إليه لتكالبة النقص أو تفسير نصوص قانون العمل غير المشروع، أم أن الامام العام في القانون المدني يمثل في أحكام المجلة؟

للاحتفاظ بادي ذي بدء أنه من الصعب التول بتكالب النقص الوارد في قانون العمل غير المشروع باللجوء إلى مجلة الأحكام العدلية، وخصوصاً في مجال الضرر الإداري. فمن جهة لم يتاثر قانون العمل غير المشروع بالشريعة الإسلامية إلا في النظام دون مضمونه، فأساس المسؤولية بالانواعية هو فكرة الخطا وليست الضرر، أما المادة 19 مكرر فهي لا تواجه الحالة الاستثنائية ووضيحة التطبيق سواء في نطاقها أو في شروطها، وبهذا لا يجوز أن ينتخل من وجود المادة 19 مكرر أن الشريعة الكويتية كتبت أن يأخذ بأساس فكرة الخطا في الشريعة في كل مجالات العمل غير المشروع. فقانون العمل غير المشروع صدر على نمط وأسس القانون المعاصر، ولا يغير من الأمر تحديد الديانة الشرعية تمتعى الضرر الذي يصيب الناس، فالأرض ليست الأبد وسيلة لتقييد التعويض دون أن تنص أساس المسؤولية خصوصاً بالصور التي وردت بها أحكام الدية في القانون الكويت.

7- لكن هل الإشارة إلى تمتعي الضرر الذي يصيب الناس عن طريق الديانة الشرعية يعني أن مثل هذا التعويض يشمل كافة الأضرار خصوصاً الضرر الإداري؟

نلاحظ أن الشرع لم يأخذ بجوهر فكرة الديانة الشرعية، وأنما يمكن التول بأن الشرع قد وضع حد أدنى لبلغ التعويض من الضرر الذي يصيب الجسم وهذا البلغ يحدد الشرع تحديداً جزائياً، ولكنه أطلق على هذا التحديد الجزائي عبارة الديانة الشرعية من باب الحجدين إلى أحكام الشريعة الإسلامية، فلا تعرف بين شخص وآخر في تقييد الديانة، وبلغ الديانة لا تحدد قيمة بيانة من البلغ حسب سعر السوق وإنما يحدد الشرع البلغ حسب ظروف الحياة ونفقات المعيشة فنارة 120 دينار، وزيدت إلى 240 دينار وأخرا إلى 6 آلاف دينار، ويدل لنا أن البلغ لا يزداد بزيادة قيمة الأبل، وتحديد هنا لا يختلف من حيث الأساس من التحديد الخاص بأسباب العمل في جميع بلدان العالم، وهو ما يسمى بتقييد التعويض على أسس حسبية بدلاً من تركه لتقييد الماضي.
كما أن المشرع لم يجعل التعويض محصوراً في أعطاء قبضة الشخصية الشرعية، وإنما النصوص مرفوعة تبادياً في أن التعويض يشمل تعويض الأشخاص الذين كان المسالب بعدهم وحروموا من الإعالة بسبب الوفاة (م 30). كما أن صياغة المادة 31 تؤكد أن مبلغ هذه لا يعرض إلا للمسالب ذات الجسم ولا يشمل تعويض كافة الإضرار الناجمة عن الضرر الواقع على النفس. فالمادة

تقرر أن يكون التعويض عن الإصابة ذاتها طبناً لقواعد الدراسة الشرعية.

نعبأرة ذاتها تعني أن الدية لا تعوض إلا الإصابة نطقة دون غيرها من الأضرار.

ولو قال المشرع أن التعويض عن الإصابة يكون طباً لقواعد الدية، لكان من الممكن تفسير ذلك بأن الدية تعوض كافة الإضرار الناشئة عن إصابة النفس.

ويؤكد تفسيرنا هذا ما جاء في عجز المادة 21 من أن التعويض في حالة تطبيق

المادة 19 لا يشمل إلا التعويض عن الإصابة فقط، وهذا يفيد أنه في

غير المادة 19 لا يقتصر التعويض على الدية.

الاضرار الأخرى تمثل الضرر المادي الناتج عن فقد العائل، وما

نحب المحضر من خرافة وما ينشأ من كسب طبق للمادة 20.

8 وإذا كانت الدية لا تعوض الضرر المادي فلماذا يقال أنها تعوض

الضرر الادبي ؟ فالضرر الجسدي يميز عن الضرر الادبي، والظرف الذي

يمكن أن يثور هو بين الضرر الجسدي والضرر المادي. فالضرر الجسديي

يعتبر ضرراً بحسب الرأسمال الإنساني ولكن كيف تتدر تربة رأس المال هذه

من أهم العناصر التي تدخل في تقدير تقييم هو الدخل المادي الذي كان يحصل

عليه الشخص. فالدخل يعطي صورة شبه صادقة عن قيمة رأس المال.

والضرر الجسدي هو الذي يمس الجسم، أما الضرر الادبي يمس المشاعر

والزاج بالوسيل والخط قد جاء في الحقيقة من استعمال المشرع لعبارة الضرر

الذي يقع على النفس، والمشرع يقصد بالطمس المادي، والدليل على ذلك

أن الدية لا تقدر إلا بالنظر لعضاة الجسم التي تنتن أو نصاب بعمة دائمة

ولا يذكر في الاعتبار أولاً يشترأ إلى الضرر الذي يصيب المشاعر بالرغم من أنه

قد يكون دائماً ما وترك عقيدة نفسية.

فلا يجوز فهم عبارة الضرر الذي يصيب النفس بأنه الضرر الذي يصيب

نسبة الشخص لأنه لو أخذناها بهذا المعنى لما كانت تشمل الضرر الذي

يصيب الجسم. ولذا كانت الدية لا تعوض إلا الضرر الادبي الذي يصيب الإنسان

في نفسه. فالنفسي في المادة 21 يقصد بها الضرر الذي يؤدي إلى إزهاق

- 160 -
النفس، أو المساء بالنفس، وهذا لا يصدق إلا على الجسم. فلا يجوز الخلط بين النفس والنفسية. فالضرر الذي يصيب النفس هو الذي يصيب الجسم. أما الضرر الذي يصيب الإنسان في نفسه هو الذي يمس مشاعره وحاسيسه أي ما نسبه بالضرر الأدبي أو العنواني أو النفسي.

والشرع صريح في أن الدية لا تعوض الضرر الذي يصيب الجسم.

ووهذا يعني أن المجال مفتوح لتعوض الانتهاكات الأخرى من الإضرار. فلا يؤخذ هنا بالدية الشرعية في مفهومها الإسلامي وإنما تفهم على أنها وضع حد أقصى للتعويض عن الضرر الذي يصيب ذات الجسم فقط.

ولقد استمر النقاد والقضاء المتقدمون على أن الاعتداء على جسم الإنسان يولد ثلاثة أنواع من الضرر: الضرر الجسدي، الضرر الإداوي، والضرر المادي (1) والقانوني لا يخرج من هذه الفئات بل أن تصويمه كلاً ما تأكد ذلك.

وعليه فإن الدية الشرعية لا تعوض الضرر الأدبي ومن ثم يجب على المحاكم أن تعوضه إذا تأكد من وجوده.

وإضافة إلى ذلك أنه في مجال الضرر الإداوي لا يجوز الرجو إلى أحكام الشريعة الإسلامية. لأنها لا تعرف من حيث المبدأ تعويض الضرر الإداوي. فلا يمكن الرجو إلى أحكام ما لا تستنفر به.

ولذا لا نجد أبداً من أصل عام يرجع إليه الإحكام نظرية الالتزام الوراثة. فيدل على أن الإدول العام لقانون التجارة، كمما تعتبر أيضاً الإدول العام لكل القواعد المدنية التي صدرت على نظم القانون المعاصر. وكما يقول الاستاذ الدكتور عبد الفتاح عبد الباقي أنه لمجرد أن يستوفي المشرع، في تنظيم شأن من الشروط، القانون المعاصر، ويستمد منه إحكامه، يقيد بهذا رغبته المدنية في أن ترتد تلك الإحكام في أساسها

لنظرية الالتزامات الوراثة في قانون التجارة. لجسيم إحكام الجلة (20). وبضرب مثالاً صريحاً لذلك بقانون الالتزامات الناشئة عن العمل غير المشروع بـ

Les dommages resultant des accidents Corporels


1688.

19. — عبد الفتاح عبد الباقي، مصادر الالتزامات في القانون الكويتي، 1. ص 25. الكويت 1985 — 161 —
ويستدل أيضا على الرغبة في جعل نظرية الالتزامات الوراثية في قانون التجارة أصلا عابا لاحكام قانون العمل غير المشروع، كما جاء في المادة 179 من القانون التجاري الكويتي بأنه تلتزم بقانون خاص لأحكام العمل في المشروع وما يتعلق عليه من المسؤولية والتعويض. فلا نقول أن قانون العمل في المشروع يعتبر جزءا من قانون التجارة، وإنما هو قانون مستقل ولكنه خاص بحيث يكبل النقص في إحكامه بالرجوع إلى الإسلال العام وهو نظرية الالتزامات الوراثية في قانون التجارة. فتشاركها لصدور القانون الخاص بالعمل غير المشروع بمعنى رغبة المشرع في الرجوع إلى نظرية الالتزامات باعتبارها أصلا عابا لهذا القانون الخاص.

10 - ويراجع أن محكمة الاستئناف العليا قد تنادت الدخل في مسألة إيضاح الصلة بين قانون التجارة وقانون العمل غير المشروع، واتبعت بمحاولة أظهر أن الوضع في القانونين واحد ومتشابه بهما ومن ثم ما يعمل في احدهما يصدق على الآخر. والحقيقة أن تلك الحجة أو الوسيلة محل نظر، فدقي رأينا أن أحكام قانون العمل غير المشروع لا تؤدي بذاتها إلى نفس الهدف في إحكام المشرع. كما استنادت عليه المحكمة هو إعمال قانون التجارة صراحة، فهو الذي أحدث من أن الحق في التعويض بالإزعاج والاتقرار إلى الدرجة الثانية، وهذا التحديث لا يمكن أن يؤدي إليه الاعتداد في تفسير نصوص قانون العمل غير المشروع. وإنما يؤدي إليه فقط أعمال قانون التجارة في مجال المسؤولية التقشيرية فيما لم يتعد في نصه، وللذي كان يجب على المحكمة أن تواجه صلب المشكلة وتبين حقيقة الصلة بين القانونين، فهي طبعت قانون التجارة على أساس أنه يشترط فرض قانون العمل غير المشروع، وواضح أن ذلك الناصيل لا يؤدي بالمرارة إلى النتيجة التي توصلتها إليها.

وإذا لا نواتق ما ذهب إليه بعض المحاكم الكويتية فيما تذهب إليه من اعتبار مسائل تعويض الضرر الإدبي من المسائل التجارية ومن ثم تعتبر الحكم واجب البناء شرطية تقدم كتلة بقوة القانون دون النص على ذلك في أسبابه أو معطوه عملًا بالمادة 179 مرامعات (7) فالمسائل الخاصة بالعمل غير المشروع تعتبر من صميم القانون المدني، والرجوع إلى المادة 217 من قانون التجارة ليس من شأنه أن يغير من طبيعة العلاقة. فالرجوع هنا وسيلة من وسائل التفسير التي يستعمل بها للوصول إلى الحل. ولم يقل أحد
مثلا في ظل القانون المصري أن رجوع الغاني التجاري إلى إحكام القانون المدني باعتباره الأصل العام من شأنه أن يجعل المزارة مدنية ليست التجارية. ويجب إعمال نفس الوضع في القانون الكويتي فظهورية الالتزام تعتبر الأصل العام للقوانين المدنية الخاصة المادرة على نبت القانون العام، ولكن الرجوع إليها ليس من شأنه أن يضر من طبيعة المزارة، فنظل دائما وابدا مدنية.

11 - وإذا كانت محكمة الاستئناف العليا قد اعترفت بهذا تعويض

الضرر الادبي المرتدي الذي يصيب الأثرب شخصيا في الحدود التي وردت في المادة 217 من قانون التجارة، إلا أنها في سبيل تقدير هذا الضرر قد أوردت العبارة التالية: "ان هذه المحكمة لا تعتبر محكمة الدرجة الأولى على حساب هذا التعويض ومذهبا في هذا الخصوص أنه لا يجوز أن يكون التعويض الادبي سبيلا لغنم أو وسيلة للانفاءدة ولو بمقدار ولهذا ينفيه، في مثل صورة هذه الدعوى بذاتها، أن يكون رمزاً وأن بيرا من شبه الاستفلاج لـ أن عاطفة الإنسان اعز وأكرم من أن تعرض بالمال ومن ثم يقل بمبلغ ولو صغير بحيث غاية ومتضاها في هذا المقام في التعبير وكون له في جميع الأحوال وعلى أساس هذا المفهوم كنا، وعلى مدى ما سلف أن المحكمة في مقدم التعويض من الضرر الادبي تحت إزروة الجنسي عليه مبلغ 500 دينار كما تقدر لكل من خروجه مبلغ 200 دينار".

وكانت محكمة أول درجة تم تدريج لكل واحد من الآخرين مبلغ 500 دينار. والذي يلتز المنظر في هذه الاستعاب هي عبارة أن التعويض في الضرر الادبي يجب أن يكون رمزاً، ولاحظ أن مبلغ التعويض الذي حدده المحكمة يزيد في حقيته عن ما يمكن تسميته بالتعويض الرمزي.

12 - ولكن هل يجوز من حيث المبدأ أن يكون تعويض الضرر الادبي

تعويضا رمزيا؟

أن فكرة تعويض الضرر الادبي تعويضا رمزا تعتبر حلاً وسطاً بين رفض تعويض الضرر الادبي وقبوله.

فمعارض تعويض الضرر الادبي يمكن تقسمهم إلى مجموع، هناك من يعارض البدا من حيث الادبي نفسه، وهناك من كان لا يعارضه من حيث المبدأ ولكن المغالاة في تقدر التعويض جعلته على وشك أن يكتروا بالبدا. ولهذا

- 163 -
افظحوا أن يكون التعويض رمزياً أي الاعتراف بالبداية فقط لبا جبلغ التعويض، فلا إهتمام له ولذا يكفي أخطاء أقل بجلل ممكن.

وإيستندون في ذلك إلى أنه إذا كان الضرر أدبياً ونفسياً أنما إذا لا يكون تعويضه أيضاً بصورة أديبة ونفسية أي عن طريق الإعتراف بالحق في التعويض، فالتعويض الأساسي يكون في الاعتراف بالحق نفسه، أما المبلغ فهو لتاكيد الاعتراف بالحق ليس الا. ويقول جانب من الناحية الفرنسية بأن من يطلب بشكل كبير من المال تعويضه عن الضرر الادبي الذي يصيبه من جراء موت عزيز لديه، فإنه سلك مسلكه مشيناً يجعله فعلًا لا يستحق التعويض.

مثل هذا الشخص يبدو وكأنه يريد أن يبنت أو يتجاوز المشرع الأصلية التي يجب أن تسوء عن ذلك. فالتعويض يجب أن يستهدف تخفيف الألم ولكن يجب أن يتم ذلك بطريقة لا نصم الشعور أيضاً أي بطلب بخلع مفتوح (8).

فأي بخلع من المال إذا كانت ضالتته يساهم في تخفيف المشخص.

12 - وتنفق نما مع المحكمة في أن التعويض من الضرر الادبي يجب إلا يكون وسيلة للإفادة أو للم ты ولو بمثارة وأن يبرأ من شبيهة الاستغلال.

ولكن خان المحكمة التوفيق في استعمال عبارات أن يكون التعويض رمزياً.

نافذًا أن يكون التعويض كاملاً أي بقدر الضرر تماماً لا يزيد ولا ينقص وعبارة التعويض الرمزية تفيد أن التعويض أقل من الضرر وهذا خطأ في تطبيق القانون. حقيقة هناك حداً واضحًا لمتايد التعويض الكامل في الضرر الادبي.

والنافذ له سلطه تفقيرية في تقدر بجلل التعويض ولكن على أساس أن يكون التعويض كاملاً. فللتقي أن يعطي أي بخلع يقدره باعتباره التعويض الكامل، ولكن لا يجوز له أن يقرر أنه يعطي تعويضاً ناتجاً إذا كان بخلع التعويض الذي يعطيه. فندر لاحظنا أن المحكمة لم تعط في الحقيقة تعويضاً

8 - وقد جاء في حكم حديث محكمة الكويت (تجريبي كلي / 7) بتاريخ 1971/6/19 ومن حيث أن المحكمة تقدر ما نال المدعى من ضرر أدبي من جراء الآلام التي نالها نتيجة ما أصابه.

وبخلع عشرن دينار ودري في تلك تعويضاً بنفسه.

هذه الحكم من الناحية القانونية لا غبار عليه لأنها قدر التعويض الذي يناسب الضرر. أما من الناحية العملية فنتazzi أن المحكمة قد اعطلت مطال تعويضاً رمزياً عن الضرر.
رمزياً، ولكن تأسيس ذلك المبلغ على فكرة التعويض الرمزي ينطوي على خطأ في القانون.

ليس هناك أي تنبؤ على النضر بالنسبة للاحتجاج حتى الدرجة الثانية والاتهام.

ومبلغ التعويض يجب أن يكون مبالغًا فيه، ولا يجب أن يكون رمزيًا، بل يجب أن يكون مناسبًا للضرر.

المبحث الثاني

مدى حق الاتهام في تعويض الضرر

الإديب المرتدي الذي بسببهم من جرء اصابة عزيز لديهم

14 - قررت محكمة الاستئناف العليا (الدائرة التجارية الأولى) في حكمها الصادر في 18/11/1972 في الاستئناف المقدم برقم 367/71/1972، في قضية تناص شروط الفناء في المضرور قد أصيب ببعض بقدر بنسبة 100% من قدرة الجسم كلها. كما فقد قدرته على الجماع. قررت أن من حق الاب الحصول على تعويض عن الضرر الإديبي الذي أصابه شخصيا من جرء رؤيته لأنه على هذه الصورة. وقد أوضحت المحكمة أنها تأخذ في الاعتبار الحالة التي تلتها ووضع المصاب ووضعه الاب على الاية بكل ما يحمله بين يديه صدره من عاطفة نحو ولده ومن ثم قدرت تعويض الاب بمبلغ 100 دينار.

وجاء في الحكم الصادر من محكمة الكويت الكلية الصادر بتاريخ 10/1/1974/710 في القضية رقم 1974/144 تجاري أنه لما كان الحادث...
قد أدى إلى عجز في القوة العقلية للمصاب بنسبة 80% من قوة الجسم، فيجوز تعويض الألف والأخوة من الألم النفسي الذي يعانون منه عندما يشاهدون المجني عليه في هذه الحالة. ومن ثم فقد تمت المحكمة بالزام الدفع عليه بدفع مائتين ومائتين ديناراً للاختفاء المسمى للمصاب بواقع 150 ديناراً لكل واحد منهم، وذلك بالإضافة إلى مبلغ خمسة أضعاف دينار للإضرار الأدبي الذي عاشبه من جراء إصابة ابنه الجسدي.

ولقد نقلت المحكمة في هذه الحالة في مسألة من أهم مسائل تعويض الضرر الإدبي المبرم الذي يصيب الاقتراح حال حياة المصاب.

10 - وحتى نتتبع وجه المشكلة يجب أن نوضح أن المادة 217 من قانون التجارة الكوتي تقرر أنه «يشمل التعويض الضرر الإدبي أيضاً ولكن لا يجوز في هذه الحالة أن ينتقل إلى الغير إلا إذا تحدده منتهك اتفاق أو طلب القانون به إمام القضاء، ومع ذلك لا يجوز المحكمة تثبيت الضرر والاقتراح إلى الدرجة الثانية ما يصيب من الم من جراء موت المصاب» وتقرر المادة 22 من قانون الالتزامات الناشئة عن العمل غير المشروع أنه «بمسائل حق التعويض الضرر الإدبي كذلك، فكل تعديل على الغير في حريته أو في عرضه أو في شرنه أو في مسعته أو في مركزه الاجتماعي أو في اعتباره المالي يجعل المعني مسؤولاً عن التعويض».

ومن حاصل هذه النصوص نستخلص أنه لا جدال في حق الأرواح والاقتراح حتى الدرجة الثانية في التعويض عن الضرر الإدبي الذي يصيبهم شخصا من جراء موت قريبهم. أي لم حق التعويض عن الضرر الإدبي المرتد في حالة وفاة قريبهم. ولا جدال أيضا في حق المجني عليه في الحصول على تعويض عن الضرر الإدبي الذي عاشبه من جراء الالتباس به.

16 - وقتلت هذه المسألة تتشمل دوائر الفقه والقضاء في فرنسا، والخليج بينهما على أشد ملائمة، وبذلك المعارض، ونعرض فيما يلي موقف كل اتجاه، حتى نستطيع أن نقيم على ضوء ذلك موقف القضية الكوبتي، والخليج على أشده داخل محكمة النقض الفرنسية نفسها حيث تتخذ.
الدائرة الجنائية، ومن قبلها دائرة العرائض موثفاً معارضاً موقف الدائرة المدنية.

ذهبَت دائرة العرائض بمحكمة النقض الفرنسية إلى أن القلق والحزن والألم الذي يشعر به التربين من جراء مشاهدة المصاب في هذه الحالة لا يبرر أن يعتدي عليه بالتعويض في مجال المساس بالشاعر العاطفي، فـان الضرر الإدبي الذي يعانيه الحق في التعويض لا يمكن أن يتوافر إلا من الالام العميق والشديد الناشئ عن موت القربى، اي فقدانه وليس مجرد أصابته (1). فالمحكمة تقرر أن الأليم الذي يصيب الوالدين في حالة الإصابة ليس بالقدر الكافي بحيث يربتب الحق في التعويض.

ولقد رفضت الدائرة الجنائية لمحكمة النقض الفرنسية دعوى التعويض عن هذا الضرر، وانها لاعتبارات أخرى، فقد ترجت أن الضرر الإدبي في هذه الأحوال لا ينشأ مباشرة من الحادث. فـان الأمر الجنائي لا يجوز الا تعويض الضرر الذي ينشأ مباشرة من الجريمة. فـان المطالبة بالتعويض لـامض القضاء الجنائي مقصورة على من يضار مباشرة من الجريمة وهذا ما لا يتوافر في هذه الحالة محل البحث (11).

وإلاً أن الأساسي الذي لجت إليه الدائرة الجنائية لرفض التعويض لا يخلو من النقد. فالمحكمة نفسها تعني تعويض في حالة الوفاة، فلا يتصور القول بأن الضرر في حالة الوفاة يعتبر مباشرةً، وفي حالة الإصابة يعتبر غير مباشرة (12).

ومن غير السليم القول بأن الضرر يعتبر غير مباشرة في حالة الضرر الإدبي المرن، فالضرر ينتج فوراً، من غير تدخل أي عامل أو سبب آخر، غير الفعل الشخص نفسه. فالضرر يكون غير مباشرة إذا ما تدخل بين الفعل الشخص والضرر، فعل آخر من شأنه أن يولد أو يحق المسؤولية، أي مجرد سبب اجنبي.

---

3. انظر ملاحظات دورى: المجلة الفصلية للقانون المدني 1974 ص 100 رقم 1.
أما الدائرة المدنية لمحكمة النقض الفرنسية فقد ارتأى تعويضه هـذا
الضرر وحرصت في الحكم بها على إيضاح أن الضرر المرتذي الذي أصاب الاترابة
بتبيع بطبع افتراضي من حيث حسابه حيث أن هذا الضرر يتبين كليا
شاهد الاب والأم ابنهما في هذه الحالة السئية، وتوضح المحكمة عادة مدى
العاصفة الوثيقة التي توجد بين الأب والأم والأبن كما لم كان مثل الابن الوحيد
ويستائر بكل مشاعر أبوه وحائثهما (13).

فتعويض المصاب نفسه عن الضرر الإدبي الذي عانى منه ليس من
quential أن يحو الضرر الإدبي الذي أصاب الاترابة بطريقة انكسار (14).

والضرر الاستثنائي والجسم الذي يعاني منه الاترابة في حالة الإصابة
يختلف حسب كل حالة على حدة، نجد مثال المحاكم تحصر على إيضاح
إنه إذا كانت الزوجة تصبح معتدة على أثر الحادثة، فإن ذلك يهدد الحياة
السرية في استقرارها وسعادتها ويوتر في واجبها في رعاية الأسرة، ومن ثم
فإن الضرر يعتبر استثنائيا وجسماً (15).

بل أن بعض المحاكم الفرنسية قد حددت على سبيل الحصر حالات
الضرر الإدبي الاستثنائي والذي يجوز للاترابة الحق في التعويض وهـذه
الحالات هي التشويه الكبيرة لمنضبوته بحيث لا يتحمل مشاهدها، وفقدان
المثل، وعدم القدرة الجسمية وفطنة المرأة (16)، ونجد حرص بعض المحاكم
على إيضاح أن هي حالة فقدان الزوج لقدرته الجنسية، فإن الزوجة تستحق
التعويض عن الضرر الإدبي الذي تعاني منه، فالزوجة تبكي هنا على نفسها
أكثر مما تبكي عليها.

ويبدو أن المحاكم الكوبية تأخذ بهذا الاتجاه، فقد حرصت محكمة الكويت
الكلية على إبراز عناصر الضرر الاستثنائية أو الجسمية حتى تبرر اعطاء

Cass. civ. 10 Juin 1964. Precite. - 15
التعويض. فقد أبرزت المحكمة أن المجني عليه تد أصيب بعجز في تواه العقلية بنسبة 90/، وهذا ما أثر في صراحة المحكمة الفرنسية. وكان من شأن هذا المجز أن يؤثر في نسيان والده وأخوهه بكل ما بحلته من عواطف جباثة وحنان وعطف نحو المصاب.

17 - ومن حقوقنا أن نقم هذه الإجراءات المختلفة، ونوضح موقفنا من مسألة تعويض الضرر الادبي المرتد الذي يصب الإلزام من جرّاء اصابعة قريب لهم.

تعويض الضرر الادبي المرتد في حالة الإصابة قد يؤدي إلى نتائج غريبة.

فبلغ التعويض الذي يؤول إلى الوالدين أو الزوج سوف يدخل في النهاية لهم، ومن ثم يؤول إلى رجلهم عند الوقاة. وابلولة التعويض إلى الامرأة بعد وفاة الاب أو الابنة الابنة قد يؤثر تأثيراً سناً في نسخة الابن العصاب حيث يرى أن لا يشعر من الأمة، يستفيد من عجزه، الزوج الذي يحصل على تعويض لأن زوجته قد شوهت بأخذ التمويل ليتزوج بـه إمرأة أخرى.

ومن الناحية القانونية نرى أن اب المشكولة يكون في طبيعة الضرر المرتد بصفة عامة.

فطاعنا رددنا أن الضرر المرتد هو ضرر شخص خاص بالالتزام يتبعه عن المجني الذي يصيب المجني عليه نفسه، فإن الضرر المرتد نشأ من السلف بالقرب، ففي حالة الوقاة ينشأ تعويضاً للوضوح من الضرر الادبي، الدعوى الأولى وهي دعوى التعويض عن الضرر الذي أصاب المرث، أو بيارسا الوطنة، والقانون الكوبي صريح في أن دعوى الوطنة في التعويض عن الضرر الادبي الذي أصاب المرث لا تنتقل اليهم إلا إذا طلب به قضاء أو حدد امتتا. أما الدعوى الثانية، فهي دعوى الالتزام وليس الضرر فليس بالضرورة أن يتخذ الأشخاص في الدعويين، والتعويض هنا يكون عن الضرر الشخصي الذي أصاب الإلزام من جرّاء موت المصاب، نموته قريب انعكس في نشأة بأن أستثنا بالألم والحزن، فالضرر الإلزام المطول ولكن أرتد منه ضرر أخرى لدى الإلزام، فإن الضرر الأول موروث لنإله ضرر المطول، أما الضرر الثاني فهو شخصي لآله ضرر الإلزام وليس المطول.
السؤال الذي طالما غاب عن الأذهان هو مدى الصلة بين الدعوى؟ حقًا للاتبار الحق في التعويض عن ضررهم الشخصي وهو يميز عن الضرر الذي أصاب المعني. ولكن إلى أي مدى يستقل الاتبار عن الضرر المعني عليه؟ هل الاستقلال تام؟ أم أن هناك علاقة تستند على الآل من فكرة الارتداد؟ فالتقريب ينتمي للكارثة التي أصابتها المعني عليه، أي أن الضرر الأخير ينعكس على الأول.

والحقيقة أن للضرر المرتد أكثر من وجه، الوجه الأول أنه ضرر شخصي للاتبار ومن ثم يشتكي بنوع من التمييز بالنسبة لضرر المعني عليه، والوجه الثاني أنه نابع من الضرر الذي أصاب المعني عليه، بمنف في علاقة ثابتة إلى حد ما بينهما. فالضرر المرتد ليس استمرار للضرر الذي أصاب المعني عليه وإنما نابع منه ومن ثم لا بد وأن توجد صلة ثابته بينهما. فسياق وجود الضرر المرتد هو المساس الذي وقع للمعني عليه في حيئته، وهذه العلاقة لا يجوز لنا أن نتجاهلها. هناك ضرران ولكنها متصلان لبد أن يكون هناك تأثير على الضرر الأول على الضرر الثاني، كما لا بد وأن يكون هناك تأثير لسلوك الأول على حق الثاني، ولا يجب أن ينحرف عن البال أن الضرر الثاني ليس الأنقاس للضرر الأول، والانعكاس أو الارتداد يعني أنه لا أول ولا الثاني.

وفي مجال تعويض الاتبار عن الضرر الإدبي الناتج عن إصابته المعني عليه وليس وفاته يجب الأنقاس عن البال أيضا فكرته الانعكاس والارتداد.

فلا أن المعني عليه قد حصل على التعويض الكافي لجبر ضرره، فان ذلك يجب أن يعني أن الضرر المرتد قد أختفى بإخفاء مصدره، فالتعويض تانونا يمتحن الضرر وهمي، ولكن الضرر مصدر الانعكاس يمتنع الأنقاس أي أن الضرر الذي أصاب الذين يرغبون في الفهم من ردود الضرر الذي أصاب الذين يرغبون في الفهم من ردود
لضرره، أي إذا عوض الضرر حقيقة لانعدم مصدر معاينة الاتبار، فالتعويض يحل السوء محل الام. فالتعويض يحد المعني عليه إلى الحالة التي كان عليها قبل الحادث، يعني على الاتبار تانونا، ومن ثم يضع

صحيح لالاتبار (17).

نُكَبَا ان هناك الضرر المرتد أو بالانتعاس، فإذا لا يكون أيضًا التوعيض بالارتداد أو بالانتعاس؟

وَهَذِهِ الْفِكْرَةُ لَن تَنْتَعَبَ بِالْفَلَلَةِ مَعَ الْأَسَاسِ الْقَانُوْنِيِّ لِتَعْوِيْضِ الْضَّرْر
الأدبي. فهذا الأسس القانوني قد اختفت فيه الفتنة. البعض يريد أن تعويض الضرر الأدبي يستهدف توزيع عقوبة خاصة على المسؤول، والاتجاه الثاني يريد أن تعويض الضرر الأدبي يجد أساسه في فكرة جبر الضرر وليس عقاب المسؤول.

فَلَوْ اخْذَنَا بِالرَّأِيَ الْأَوَّلِ، فَانَا بِمِكَانِ النَّتْوَلِ بَأْنَهُ مِنْذِ اللَّحَظَةِ الَّتِي يَلْزِم
فيها المسؤول بتوعيض المجنى عليه فان جزاء أ و عقوبة تكون قد وُقِعَت عَلَى
المسؤول اِيْ تَحْقَقَ الْحَدِّّ الْعَدَّي السَّرِيرِيِّ الأدبي، ومن ثُمَّ لَنَ كُونَ فِي حاجَةٍ إلى تُوْقِيْعَ جِرَاء أَخْرَ. فَإِنَّا مَا أَعْتَرَبْنا أَنَّ اِسْلَامَ التَّعْوِيْضِ هُوَ الْعَقْوَة
الخاصة فلا بد من الأخذ بهذا الخط، وإذا كان هناك غرابة في ذلك لا يكون في فكرة التوعيض بالارتداد وإنما في فكرة العقوبة الخاصة كأساس لتعويض الضرر المرتد، فالفي، عليه بشيء توقع العقاب على المسؤول، وهو في ذلك
يتمل بمجموعة المشاعر التي توجد بينه وبين أقاربه.

وَأَيْذَا أَخْذَنَا بِفِكْرَةِ جِبْرِ الْضَّرْرِ كَأَسَاسِ لِتَعْوِيْضِ الْضَّرْرِ الأَدْبِي فَلَا صَوْعَة
أيضاً في تقبل فكرة التوعيض بالارتداد. فلو أن التوعيض جبر الضرر الذي
أصاب المجنى عليه ومن ثم يعتبر ترضية كافية له من شأنها أن تيج أو الضرر
قانوني، فان الضرر بالارتداد يجب أن يجد ترضيته في التوعيض الذي حصل
عليه المجنى عليه، فلو عوض ضرر المجنى عليه حقيقة فان ضرر الأثارب
يجب أن يختمي بالضرورة، فأللأثارب يفتق بالتعويض الذي يعطي للمصاب
كلا أسساه لي أي يفتق بسبب وجوده.

ولقد اعتبرنا على ذلك بحجة أن اعطاء المصاص تعويضا عن ضرره
الأدبي لا يعني اعادته إلى الوضع الذي كان عليه قبل الاصابة فلا يمكن للتعويض أن ييج أو بائر رجعي الآلام التي عانى منها المصاص، والتعويض
لا يفعل أكثر من اعطاء ترضية للمضرور يخف بقا عن نفسه لآلام التي عانى
منها. ومن ثم فاذا كان تعويض المصاص لا ييج أو آلامه وعجزه أو تشوهاته
فان سبب الضرر المرتد بظل ماثل، ويجب أن يحصل الأثارب عن تعويض
لضرره.
والحقيقة أن هذا الاعتراض يتعلق بفكرة تعويض الضرر الإداري في حد ذاته وليس بنكرة التعويض بالرداد. فالتعويض قانونا يجب أن يكون ضمن الناحية القانونية. فلا يوجد خلاف بين المعطيات القانونية للمسالة والمعطيات النظامية أو الواندية. فقانونا لا يوجد الضرر بعد تعويضه، اما إذا وجد نفسه بالرغم من ذلك فهو ليس بضرر قانوني. فهذا كأن اصل ضرر الاتهام يكن في الضرر الذي لحق بالملصق فان تعويض الضرر الآخر يحويه قانونا أي يقضي أيضا على سبب ضرر الاتهام المرد.

19 - يمكن القول أخيرا بأن فكرة التعويض بالرداد تتفق وتتسامح مع موقف محكمة الاستئناف العليا الكويتية من فكرة تعويض الضرر الإداري. فالمحكمة تعتبره ولكن في اضيق الحدود ان لم تقل أنها تنظر إليه نظرية شك وربما. فالتقييم المركزي لا يbyss ان يكون التعويض الإداري سببا لتفجع أو وسيلة للإنذار ولا بمثابة، وهذا يعني أن يكون رمزيا بينا من طبقة الإستثال ان عاطلة الإنسان أعز وأكرم من أن تعويض بالنال و من ثم مبلغ ولو صغير، يحقق غايته ومقضاه في مقدم هذا التعويض (18).

وتستخلص من ذلك عدم تراجع القضاء الكويتي يجعل تعويض الضرر الإداري حتى في مجال تعويض الضرر المرتد في حالة الوفاة. فذا كان الزواج كاثيما في حالة الوفاة، فإن التعويض بالرداد كاثيما في حالة الإصابة.

وإضافة إلى ذلك أما لو فلنا بأنه تعويض الضرر يؤدي إلى محو الضرر قانونا، فإن تعويض الاتهام بعد ذلك يعني أن الضرر قد عوض أكثر من مرة.

20 - ومن الناحية العملية فإن هذا الرأي هو الذي يجل للتعويض عن الضرر الإداري حكرا معروفة تمنع من المبالغة فيه. فالإجرا من حيث المبدأ أن يكون تمثل الغير يستطيع أن يحصل على تعويض حتى في حالة الوفاة، فإن المشكلة لن تنفي وتصل إلى حدود غير مفروضة. في الحال حصة أن قضية في فرنسا بتعويض للزوج الذي تضى عليه بدون وجه حق ليس من ضرر الاتهام وإنها عن simd المطلق الذي يتبين أن عدمه كاذب. إذن من عرفت بالقضية عليه، أي أن الضرر المرتد الأول كان ضرر الزوجة، والضرر المرتد الثاني كان ضرر الزوج (19). وواضح أنه اذا سرتنا في هذا.


الطريق المألوف يُعرف ابن تطف هذه السلسلة من الاضرار المرتبطة.

ويضاف إلى ذلك أن رفع الانترب دعوى لتعويض الضرر الأدبي الذي
اصبحهم حلال حياة المصاب، في نفس الوقت الذي يرفع فيه المصاب دعوته.
سوف يؤدي إلى حدوث نوع من المناقشة بينهما مما يؤدي إلى تقليل مبلغ
تعويض المصاب أي إلى اضعاف مركزه في الدعوى. وإذا رفض دعوى
الانترب بعد الفصل في دعوى المصاب فإن ذلك يعني غالبا إعادة النظر في
القرار الأول. فالانترب بين الدعويين لا يمكن أنكاره.

21 - والصلة بين حق المصاب أو المورث في التعويض وحق الانترب
في التعويض من موضوعات الساعة في مجال المسؤولية المدنية.

ولقد اتبعت محكمة النفس الفرنسية بدوامها المجتمعة فكرة الصحة
والتبني في حق المورث وحق الانترب. فقد قررت أن--في حالة دعوى
التعويض التي يرفعها الانترب لتعويض الضرر الذي أصابهم شخصيا، فإن
مقدار التعويض يجب أن ينص بقدر خطأ المضرر الأول. أي أن خطأ
المضرر الأول ينتج به في مباشرة الانترب الذين يطالبون بتعويض ضررهم
الشخصي وليس الضرر المورث. ومن ثم فقد اعتبرت القضاء الفرنسي بوجود
رابطة وصلية بين ضرر المضرر الأول، وضرر الانترب الشخصي. أي أن فكرة
الاستقلال بين الحتين قد بدت في الانحسار (20).

وهذه الصلاة تجعلنا نفكر التنازل في أثر تعويض المضرر الأول على حق
الانترب في التعويض على وجه الخصوص في حالة الإصابة فنادى كان خطأ
المضرر الأول يؤثر في حق الانترب في التمرين في حالة الموتة، لننذ نرى أنه
من السهل القول بأن تعويض المضرر الأول يؤثر على حق الانترب في التعويض
طالما أن المضرر الأول ما زال على قيد الحياة، حيث يدخل التمرين
السيما على تلبية فالتانترب سيزمته وهو سعيد وهذا يجب أن يبلغ مصدورهم
كما تاذوا من رؤيته وهو ينتمي فلا يجوز لنا أن نتناوسي أن المضرر الأول يرتبط
بضرر المضرر الأصلي ولا يجب وجود نص تام بينهما.

---

20 - الدوائر مجنحة لمحكمة النفس الفرنسية في 25 نوفمبر 1964. دالوز 1964 من 742
تقرير المحامي للمأم إدالو، وانظر مقال: القدس: رحلة الجنى عليها
على حق الانترب في التعويض: الجريدة الفاحصة للقانون المدني 1964 ص 99.

---

---
22 - وعلى مستوى نصوص القانون الكويتي نرى أن هذا القضاء الذي أعله الأثارب تعويضا في حالة الإصابة وليس الوفاة قد أتى في تطبيق القانون. فالمادة 217 من قانون التجارة صريحة في أن التعويض لا يكون من جهة الآثارب حتى الدرجة الثانية والازواج ومن جهة أخرى يجب أن يكون الأشخاص عن موت تزوج لهم. فالمادة لا تسمح بتعويض الضرر الإدبي المرتد إلا في حالة وفاة الزوج وليس مجرد اصابته.

فهذه المادة جاءت لتضيق نطاق تعويض الضرر الإدبي المرتد وتوضع حدود معقولة له حتى لا تسود شبهة الاستقلال. فالكل الذي يعتدي به الشرع هو الالم الناتج عن الوفاة. أما الالم الناتج عن الإصابة إذا كانت جسديتها فلا يمكن له القانون.

كما أننا لو اخمنا بنكرة تعويض الضرر المرتد في حالة الإصابة لكي نحدد الآثارب الذين له هذا الحق؟ فالألم ينتج عن مشاهدة المصاب في حالة عجزه الجسم، ومن ثم معبر التربة في حد ذاته لا يعتبر كاحيا بل يجب أن يتوافر تدر من المعرفة أو رابطة تحمل تمكن من الروية المنظمة التي يمكن أن تولد الالم. وعلى هذا فالمادة 217 نفسها لا تنسف في هذا المجال، ومن ثم يضطر القضاء للدخول في دراسة تحديد من لهم الحق في طلب التعويض عن الضرر الإدبي المرتد.

وتحديد هؤلاء الآثارب في حالة الإصابة ليست بالساعة اليسرة في الفقه المصري حيث تتطابق المادة 217 من قانون التجارة مع المادة 212 من القانون المدني المصري، ذهب الاستاذ السنوسي إلى أن المحكم يجب أن يتوقف على الحرض الدقيق في تعويض الضرر الإدبي المرتد للاثارب في حالة الإصابة. ثم أى في ذلك أنه من الصعب إعطاء تعويض لغير الاب والام في مثل هذه الحالات (21).

ويعتقد أنه لو اخمنا من حيث المبدأ بنكرة تعويض الضرر المرتد للاثارب في حالة الإصابة فلا يمكن أن نقف عند الاب والام فقط بل أن العبرة بالصلة التي تؤدي لحدوث الالم الفعلي وذلك يتوافر أيضا بالنسبة للأخوة. وهكذا رأينا كيف أن القضاء الكويتي يعراض الإخوة أيضا.

21 - عبد الرزاق السنوسي: الوسيط في شرح القانون المدني ج5 ص 198 الطبعة الثانية.

القاهرة 1964.

— 174 —
والخلاصة أنه لا يجوز، في رأينا، تعويض الضرر الأدبي المرتد الذي يصيب الأشارب في حالة الإصابة. فمن جهة فإن نصوص القانون الكويتي لا تسمح كلاسيكًا للمعام الأضرار. ومن جهة أخرى فإن الشرع الكويتي قد قصد فقط التعويض في حالة الوقوع حيث أنه يبدو أنه قد اعتق الفكرة القائلة بأن الضرر المرتد في حالة الإصابة على أي ضرر تؤديه، نانه يمكن أن يعرض أيضًا عن طريق الارتداد من تعويض المضرر الأول.

المبحث الثالث
صور تعويض الإضرار التي تنشأ عن إصابة جسم الإنسان
(بلغ مقطوع أم إيراد مرتين)

23 - من المشاكل الحديثة التي نأرت أمام القضاء الكويتي مسألة صورة التعويض أو طريقة التعويض الاصطلاح.

ففتر المدة 24 من قانون العمل غير المشروع أنه يقدر التعويض بالنقود، على أنه يجوز للمحكمة، بعدها للظروف وبناء على طلب الضرر أو تم تأديته بناء على ما كانت عليه أو أن تحكم برفع المثل في المثلات أو أن تشي نظام أمر معين - مفصل بالعمل غير المشروع وذلك على سبيل التعويض.

ول في مجال تعويض الإضرار الناتجة عن المساس بجسم الإنسان، فان التعويض العيني وإعادة الحال إلى ما كانت عليه غير ممكن (129)، ولذا فلا مفر من أن يكون التعويض نقدا.

22 - ومن الطريقة الإشارة في هذا المجال لما ذهبت إليه أخذي المحاكم الفرنسية من أنه إذا قام أحد الحالات بحق شرع امرأة فإنها لا يعتبر من قبول التعويض العيني تقليه لضرر استمر إلى الضرر، فالضرر المستمر لا يعتبر من قبل التعويض المعدل للضرر.

محكمة ليل 24 فبراير سنة 1924 جازية دي بالمه 1923 - 1 - 172 - 672 ويلاحظ أن الشروط الذي يقوله المرشد يمكن تفهيمه عن طريق إجراء جراحة تجميلية وتعويض التقليدية الذي يدفع بعد إجراء الجراحة يكون بنسبة الشروط الذي يبقى بعد العملية.

175 -
ولكن يثور التساؤل عن الصورة التي يجب أن يكون عليها التعويض
النقدي. هل يقضي به في صورة يبلغ مقدار دفعة واحدة يتضحه المضرور
نورا؟ أم أن التعويض يمكن أن يكون في صورة مرتبت أو مبلغ صريح يدفع خلال
فترة من الزمن؟ وقد أثمرت هذه المشكلة أمام محكمة الكويت الكليّة في
القضية رقم ١٤١ / ١٩٧٥ (تجاري ١٠٣). فقد طلب المضرور، الذي
لصيب بعجز جسيمي يساوي ٩٠٪ من قدرة الجسم، أن يكون تعويض
الضرر المادي الذي أصابه في صورة مرتبت مدى الحياة تقدر بخمسين ديناراً.
ولكن المحكمة رفضت التعويض على أساس أنها لا ترى توفر الضرر المادي.
وتقصت محكمة الاستئناف العليا بتاريخ ٨ / ٢ / ١٩٧٥ بتأييد الحكم
المستأنف.

فلم يكن المضرور في حكم الاستئناف بالتمييز وطلب في الطعن «الحكم
بالمالم المطعون ضدها بأن تؤدي إلى الربح مرتبت شهريا تقدر ب٥ دينارا على مدى
الحياة مستندا في طلبها إلى أن اللجنة الطبية المختصة تُرأت أن نجم من
الإصابة نقص دائم في قوة المصاب العقلية تقدر بنسبة ٩٠٪. وبذلك فليس
بإمكانه في الحال أو الاستثمار أن يعود على نفسه فيما يتم لأو حبته ويتكون
نبعا لذلك بحاجة مستمرة لوردة دامم لمعيشته طوال عمره». ونلاحظ أن
الضرر كان عبره لا يتجاوز ١٢ عاما وقت الحادثة.

ولقد تقرر دائرة التمييز في حكمها الصادر في ٢٨ / ١ / ١٩٧٦ أنه إذا
كان من حق المضرور الحصول على تعويض للضرر المادي إلا أن لا حلا لجعل
ذلك التعويض في صورة مرتبت شهري مدى الحياة، بل ترى المحكمة أن نجمي
في تقديمه يبلغ مطوع اختصارا للإجراءات وحسما للنزاع على وجه النتائج
«برامجة لظروف الدعوى».

٣٤- والذي لبس النظر هنا هو الحجج التي استندت إليها دائرة
التمييز لرفض التعويض في صورة مرتبت وتفضيلها أن يكون في صورة يبلغ
مطوع يدفع مرة واحدة. والحجة الأولى هي اختصار الإجراءات، والحجة
الثانية حسم النزاع على وجه النتائج.

وتأتي أن الإجراءات في حد ذاتها لا يمكن أن تكون سببا في رفض
إعطاء التعويض في صورة مرتبت إذا كان هو الطريقة المناسبة لتعويض
الضرر. .

١٧٦
كما أзамرأ لا يعتقد أن الإجراءات ستكون طويلة أو معقدة بحيث يكون من مصلحة المضرر المعدل عن مطالبه. كما أن المحكمة هي التي تكمل تحديد هذه الإجراءات.

ومن جهة أخرى فان التوقيع في صورة مرتبت ليس من شأنه أبدا أن يجعل النزاع معلماً وأن التوقيع في صورة مبرم مقطع هو الذي يتحمل النزاع على وجه النبات، فالمرتب هو صورة للتوعيض تحت الفصل الباب في النزاع، والمرتب ليس إلا الصورة النقدية للتوعيض الذي تقدمه المحكمة، حتى ينطلق مبلغ التعويض في النهاية على مدى حياة المضررب ولكن ذلك لا يمنع بالمرة من أن الحكم بالتعويض قد صدر وحدد على وجه النبات مراكز الخصوم. أما الشعور بعدم معرفة القيمة النهائية التي ستستدف من المرتبات الدورية فهي مسألة نفسية لا تؤثر في الوضع القانوني الذي حسم بصدور الحكم.

فالمرتب هو صورة من صور التوعيض النقدي وليس وسيلة جديدة نضاف إلى التوعيض النقدي.

ومن حيث البداية فإنه يجوز الجمع بين الصورتين أي التوقيع في صورة مرتبت والتوقيع في صورة مسجل أو مطوع، ولكن عملاً يفضل بحسب الظروف أن يكون التوقيع في صورة دون الأخرى.

ونحاول فيما يلي إلقاء الضوء على الصورة المثل التي يمكن أن يكون عليها توعيض الضرر الذي يصيب جسم الإنسان وذلك على ضوء دراسة القضاة المتأثرين في أن يجد التضاء الكويتي في ذلك ما قد يسترشد به حتى تكون صورة التوعيض ملائمة للضر.

الفرع الأول
امكان الجمع بين التوعيض الجمع والإيراد المرتبت للتوعيض الضرر

25 - يختلف النتائج والنضاة في مسألة الصورة التي يجب أن تكون عليها التوعيض، هل يكون في صورة إيراد مرتب للمرة من الزمن أم يكون في صورة مبلغ مطوع يدفع مرة واحدة. ويستطيع حججاً عديدة، وهذه
الحجج ذات طبيعة فتاوية ومنطقية، ذات طبيعة اجتماعية واخرى ذات طبيعة اقتصادية، ونستعرضها فيما يلي (22).

26 - من الناحية النظيفة والقانونية يمكن التوصل بأن الصورة التي يتخذه التوعيض يجب أن تتناسب مع الضرر محل التوعيض. ففي مجال الضرر المادي المرتبط للأقارب، والضرر الذي يمثل في فقدان الضرر لمصر رزته من عمله، فإن الضرر يمثل في الحقيقة في فقدان دخل منظم ومرتب يعيش منه الضرر. وانضب طريقة لتعويض هذا الضرر هو أن يكون التعويض أيضًا ايرادًا منظمًا ومرتبًا يكلل الشخص المعني.

فالتعويض سوف يكون مماثلاً مع الإجراء، أو النفقية التي كان يتقاضاها المضرر من حيث الدورية والانظام. فالضرر لا يغيب عن الفوج جمجمة في صورة رأس المال، ولهذا ليس من المناسب أن يكون التعويض في صورة مبلغ يدفع مرة واحدة.

ويمكن انتقاد هذه الحجة بمجملة، أن جوهر المشكلة هو ما هي طبيعة الضرر الذي يصيب النفس؟ هل هو فقدان مجرد اجر أو دخل، أم أنه فقدان جزء من الجسم أو فقدان الراسمال الإنساني. فإذا تنا أن الضرر يمثل في فقدان الإنسان لفوائد الحياة، فإن الضرر يمثل في فقدان رأسمال وليس أجر دوري، ومن ثم التعويض يجب أن يكون في صورة مبلغ مجمل لهنه في ذلك شأن الضرر، فلا يوجد الخطر بين الضرر الجسمي وفقدان الدخل، فالناتج ليس نتيجة للأول أي نتائج الضرر أو عنصر من عناصر تقدير قيمة الضرر، ولكنه ليس هو الضرر في حد ذاته.

ولكن يمكن الرد على ذلك بأنه حتى لو كان الضرر يمثل في فقدان الشخص لرأسمال البشري إلا أن أهمية الضرر ترتبط إلى حد كبير على عنصر الزمن أو المدة، فالضرر يعد بمثابة المدة التي كان الشخص يستطيع خلالها الاستفادة من تدربه الجسدي، ولما كان تقدير القدرة الجسدية يتم عن طريق التقدو فانًا لا نستطيع أن ننفي البصر عن الدخل المادي الذي

22 - في هذه الملاحظات:

الواجهة الاجتماعية والقانونية لنوناء بالتعويض في صورة مرتز، جورنال المحكم
اللجطية 1931 م 126، الصورة المناسبة لتعويض الإضرار الناشئة عن الحوادث
جورنال المحكم البحرينية 1911 م 299.
كان الإنسان يحصل عليه من استغلال أو استثمار تدواته البشرية. فاختراع الدخل يدل إلى حد كبير على اختلاف القدرات الجسدية وبالتالي يعطي صورة كافية تستطيع أن تبتسم بها قيمة القدرة الجسدية. فلا بد من أن نأخذ في الاعتبار المدة الإنتاجية للرأس المال المسكاني، فالتعويض يختلف بحسب هذه المدة على ذلك. ولذا فلا مانع من أن يكون التعويض أو جزء منه على الإنسان في صورة إبراد مرتين. فكية الدورية لا تتعارض مع كون الضرر يصيب الرأسمال البشري، لأن من عناصر تقدير قيمة رأس المال وبد أستيراره في الانتاج.

27 - ومن الناحية الاجتماعية: فان إعطاء التعويض في صورة مبلغ مجمع يدفع مرة واحدة يؤدي إلى بعض المساوئ بالنسبة للضرور نفسه.

فبمع 포اة يكون الضرور في حالة جسمانية ونفسية سبيئة قد تجعله غير قادر على إدارة مبلغ كبير من المال ولا يستطيع أن يحسن استثمار هذا الأموال. ومن هنا غالبا ما يتحمل قيام الضرور بتذكر مبلغ التعويض على مظاهره الاستثمارية أمر وارد بشدة لدى من تنقصه الخبرة ومن يعاني من ضعف القدرة المالية والحرمان.

ويظهَر هذا الخطر بوضوح في حالة الوفاة، حيث غالبا ما لا يستطيع الأولاد والأرملة استغلال هذه الاموال الاستثمار المناسب والذي يدر ربحاً درياً منهم. بل غالبا ما ينتظرو من هذا المبلغ دون استثماره، وتوافر المال يساعد على تذكره، بحيث تصل الإسرة إلى حالة من الفقر والعوز بعد فترة ليست بالطويلة.

وبالنسبة للزوجة، فانه يخشى إذا توفر لديها مبلغ كبير من المال، ان يجدن لها طلاب الزواج الذين يحرضون على تبادل اموالها لزواجتهم وأعراضهم.

ولحبائهم من شرور أنفسهم، فان من المناسب أن يكون التعويض في صورة مرتين دوري منظم يكلف لهم الطبيعة يؤدي مصدر رزقهم.

ولس هناك الحجة لم ترق لها الجانب كبير من الفقهاء.

فلا يجوز أن تكون هذه نظرتنا للمرأة، فالمرأة هي المرأة، ولا يجوز أن ظننا في القدرات النسائية في الاقتصاد والاجتماع.
ومن الناحية الاجتماعية فإن إعطاء إيراد مرتبي للمواطن يساهم على الحصول والتكاسل حيث يصبح دوره في المجتمع مجرد التردد على البنوك أو مكاتب البريد ليقضي المرتبي الشهري ومن ثم ينتقل كل رغبته في الطموح أو في القيام بدور إيجابي في الحياة، فهو يلقى بأعمال حياته على المسؤول دون أن يقوم هو بمثل واجبه بظروف الاقتصادية والمالية في المجتمع.
بل يصبح المضروب خاصة تابعاً للشركة التأمينية التي غالباً ما يتقاضى منها مرتبه.

والصواب الذي يستطيع الحصول على تعويض كبير، يمكنه عن طريق توجيه امواله إلى استثمار معين لن يشق طريقه في الحياة وبدآ حياة جديدة في مجال يتناسب مع قدراته الجسدية المثبتة بعد الحادثة، فالتعويض يساعد على تأهيله اقتصادياً ونفسياً. أما المرتبي فهو يحلم نفسيته ويعود على الخيول والربابة الملحة في الحياة ويبقى على التشاؤم في الحياة.

والحقيقة أن هذه الظروف الاجتماعية تختلف باختلاف الأشخاص والظروف ومن ثم فإنها لا تعتبر عاملًا حاسماً في تفضيل المرتب على التعويض دفعة واحدة أو العكس. فتفتدى التعويض احتمال قائم، وحسن استغلاله احتمال وارد، ولا يمكن وضع حالة عامة مسبقة. بل يتوقف الأمر على كل حالة على حدة.

28 — واخيراً قد يتأثر اختيار صورة التعويض على أساس اعتبارات اقتصادية.

 فالتعويض المجمع يعتبر عبثًا ضخمًا وثقيلاً على شركات التأمين وبالتالي على الاقتصاد القومي في مجموعه. ونعلم جميعًا أن الذي يتحمل عبء مبلغ التعويض في الحقيقة ليس شركة التأمين وإنما مجموعة المؤمن لهم من خطر معين، ويقع عبء ذلك كله في النهاية على الاقتصاد القومي.

أما إذا كان التعويض في صورة مرتب دوري، فإن شركات التأمين لن تخرج من خزينتها مبالغ كبيرة مرة واحدة، وفيؤدي ذلك إلى نوع من تخفيض اعباء الكوارث التي تتحقق، أو على الأقل إلى وقف ازدياد تزيتها.

وشركات التأمين لن تحتفظ بالأموال دون أن تستمرها، مما قد يمكّنها من مواجهة جزء كبير من أعبائها عن طريق عائد استثمار أموالها، وذلك.
كله يساهم في تخفيف اعباء التعويض على المجتمع بأسلوبه.

وما على شركات التأمين إلا أن تضع التنظيمات الفنية اللازمة لمواجهة المشاكل التي قد تنشأ عن التعويض في صورة مربوطة مثل زيادة هذا الفرض في حالة انخفاض القوة الشرائية. وهذه المشاكل ليست من السهولة حيث تتفاقم في سبيل تطبيق التعويض في صورة مربوطة. بل يذهب أحد الفقهاء الإنجليز في تعليمه لهذه الفكرة إلى أنه إذا تم تشجيع شركات التأمين في اتخاذ الوسائل الفنية اللازمة فإنها تستحق التأسيس حتى لا تكون عبءة في سبيل مصلحة الاقتصاد.

والحقيقة أن هذه الحجة الاقتصادية مبالغ فيها إلى حد ما. فالتعويض من عبء الكوارث لم يكون الأظاهراً وخلال مرحلة معينة حيث يبدأ فيها تحول التعويض من رأسمال إلى مربوطة من ابله بعد فترة ستماردة الحالة إلى ما كانت عليه. فشركات التأمين سوف تضطر لتحمل عبءاً جديداً، مثل زيادة المربوطة حسب كثير من الظروف كما تتجه المحاكم الفرنسية حاليا.

وهذا سيدعى إلى اعتماد ما سبق لها إن أمكن. وبعد مخيم مدة فإن الشركة تكون قد دفعت مبلغًا أكبر من المبلغ الذي كانت ستدفعه لو كان التعويض قد دفع مرة واحدة.

وتعتقد أنه من الصعب تطبيق صورة على أخرى بعفة مطلقة بل تخفيف للسلطة التنفيذية للقضياء، والمرشد الوحيد الذي يفضل الاسترشاد به هو طبيعة الضرر.

ويمكن أن يتعابي صورنا التعويض، نعمان أن يكون في جزء منه مبلغًا يتم إعادته من خلال مبلغ.  

وهذا ما يشير عليه القضاء في فرنسا ومصر، بعكس ما هو مبكر في القانون الإنجليزي من أن التعويض يجب أن يكون في صورة مبلغ مجمع، بدفعة مرة واحدة عن جميع الضرر الحاصل بين الحين والآخر أيضا.

ولقد جاء مساحة في المذكرة الإيضاحية والبعض التحضيرية للقانون المدني المصري، أنه إذا كان الأصل بحسب ما جرى عليه العمل، أن يكون

---

24 - رأى الاستاذ سوريات في المحفة الإدارية للقانون المصري بالمحكمة ال.equalsIgnoreCaseة والمشرفة

 أعمالها في المجلة الدولية للقانون المصري 1966 ص 98.

---

١٨١ –
التعويض في صورة مبلغ مقدر مرة واحدة إذا أن التعويض يمكن أن يكون في صورة إيراد مرتبت إذا كان المضرور عالماً غير قادر على الكسب.

وهذا ما تسمى فيه صراحة المادة 171 من القانون المدني المصري.

وإذا كان من حيث البعد لا يمكن وجود قاعدة تعطي الإضافية المطلقة لأحدى هذه الصور فإنه من المفيد أن تلتقي نظرية على ما يجري عليه العمل في المحاكم الفرنسية، فهما في الأحوال التي يتعلى فيها التعويض في صورة مبلغ مجمع دفعه واحدة وما هي الوسائل التي وجدت تتفادي المساوى التي قد تظهر في كل صورة من الصور؟

الفراعن الثاني
الحالات التي يفضل فيها أن يكون التعويض في صورة مبلغ مجمع

29 - من مزايا التعويض في صورة مبلغ يدفع مرة واحدة هو أنه ينفي القضية مرة واحدة ونهائياً ويجرد دفع المسؤول للتعويض يتحرر من أعباء خطئه وهذا ما أشارته إليه محكمة الاستثناء العليا في الكويت ومن مزاياه أيضاً إعطاء المضرور مبلغ مرة واحدة يستطع أن يستمتع استثماراً متساماً قد يجهيه من مساواه تظهر الثقة الشرائية للقعود، والتي كان سيفاني منها لو أن التعويض كان في صورة إيراد مرتبت.

كما أن التعويض في صورة راسمال قد يتناسب أكثر من بعض أنواع الضرر دون غيرها فهذه الصورة من التعويض من التعويض الادبي، حيث لا يكون تقدرته عادة إلا على وجه التزوير، والتعويض في صورة مبلغ يدفع مرة واحدة يكون أيضاً ممثلاً على وجه التزوير أي أن القاضي يقدر أن يمثل هذا المبلغ ببعض مثل هذا الضرر وكلاهما على سبيل التزوير.

أما التعويض في صورة مرتبت فغالباً ما يكون على اسسي واضحة.

ومع تعويض الضرر الناشيء عن التشوهات التي تصيب الجسم يفضل أن يكون في صورة راسمال حيث أن الفرض من التعويض أساساً إجراء جراحة.

182 —
وتعويض الأضرار الإدارية عن طريق مبلغ مجمع يتناسب مع أساس
تعويض هذه الأضرار.

فلو قلنا أن أساس تعويضه هو جبر الضرر وترضية المضرور فالمبلغ
المجمع يحدث الترجمة لحظة قبضه ولحظة استقلاله فيما يدخل السرور على
قلب المضرور. وإذا كان أساس التعويض هو مكرر العقوبة الخاصة، فإن
الأعمال والعقوبة تتحقق بالزام المسؤول بدفع مبلغ كبير مرة واحدة وفوراً.

وتناسب هذه الصورة أيضاً مع حالة ما إذا كان الضرر ثانياً لا يتحمل
مثلاً أي تحسن في حالة المضرور ولن تكون هناك حاجة لمصاريف طبية
وعلاجية. ويتم يكون الضرر قد تحقق نهائياً نفصل أن يكون التعويض أيضاً
nنهائياً وواضح بدقة.

وبالمثل في حالة الاضرار المادية التي تتمثل في مصاريف العلاج والأدوية
والخسائر التي تنتج عنها عن الإصابات، فإن كان الضرر حالاً ووقع
نهاياً فلا مثلى لأي تعويض متسامي على فترة من الزمن.

وكذلك إذا كانت نتيجة الضرر قليلاً فلا مثلى للتعويض المرتقب طوال فترة
لا فيضائ المحرر قد تكون ضئيلة للغاية، بحيث لا تحقق علاج المزايا التي قد
تنشأ عن الإيراد المرتب ولا يصف المضرور مماياء.

２٠ ـ ولكن القضاء لم يتناسب في أعطائه التعويض في صورة مبلغ
مجمع لمصروفه الذي قد تترتب عليه، وهذا بعد حريره على نفاد هذه
المصروف، بحسن تندرة للظروف التي يتقرر فيها التعويض على هذه
الصورة.

فقد حرر القضاء الفرنسي على عدم أعطاء التعويض في هذه الصورة
إلى الولد والأبولا إلا عند التأكد من القدرة على حسن استنكار هذه المبالغ.
فنجده بالرغم من اعتباره الضرر الذلية والذينية للزوجة. وخصوصا
احتمالات زواج الأرملة مرة أخرى تجعل من الأفضل أن يكون التعويض في
صورة مبلغ مجمع. حيث أن وجود الإبراز المرتب وتراضيه في حالة الزواج
له الكثير من المسئوإ الاجتماعية من حيث احتمال وجود علاقات غير مشروعة
حتى لا يؤدي الزواج لضياع المرتب (25).

وما تجد الإشارة إليه بما يجري عليه العمل في القانون الإنجليزي،

ويحكي لا يأخذ التعويض إلا صورة مبلغ مجمول. نقد ظهر الحرص على توفير
الضمانات اللازمة لحسن استثمار المبلغ، فنص القانون على أنه القاضي سلطة
الرقابة على كيفية استثمار مبلغ التعويض الذي يتضمن بها للأرملة والأولاد
القصر، يكون الاستثمار طبقاً لترجيحات المحكمة. بل وقد يقرر بإيداع
البلغ في خزينة المحكمة ولا يصرف منه إلا باذن المحكمة، وتحصل المحكمة على
القيام ب gratuite المبلغ والرقابة على مبلغ التعويض التي يقضي بها للزوجة
من المبلغ الذي تحصل عليه يكون كبره كما أن المحاكم تأخذ في الاعتبار
قيام الأم بالإنفاق فعلاً على أولادها، ولذا فإن صرف أي مبلغ للأرملة
بكونه إنذار المحكمة وخصوصاً إذا كان من أطفال. ويبذل اتباع الآن إلى
أمكان السماح للأرملة التي ليس لها أولاد بقبض مبلغ التعويض إذا ما كانت
لديها الخبرة في استثمار هذه المبالغ. ولكن يلاحظ أن المحكمة تحتفظ لنفسها
دائمًا وبإضافة باليد العليا في الرقابة على الاستثمار (26).

بعض المشاكل التي يثيرها التعويض في صورة مبلغ مقطوع

21 - وإذا كانت المحاكم تقبل في الكويت إلى تفضيل أن يكمن
التعويض في صورة مبلغ مجمول يدفع مرة واحدة فان ذلك يثير أكثر من
مشكلة حول مدى تأثير بعض الظروف الاقتصادية في ظروف حساب
التعويض.

وتوجد بذلك أولاً: بدي إمكان تخفيف مبلغ التعويض الذي يدفع مرة
واحدة نظراً للميزانية التي يمكن أن تتدفق تلك الصورة من التعويض
للضرور، وثانياً: مدى تأثير انخفاض قيمة الاموال على التعويض الذي يكون
صورة مبلغ مجمول.

25 - تقسيم قانون (الدائرة الجنائية) 22 يوليو سنة 1958 مجوعة النصي الجنائي
26 - في عرض هذه الأحكام رسالتنا: تعويض الأضرار الناشئة عن الصابنة جسم الإنسان
دراسة مقارنة في القانون الفرنسي والإنجليزي والصري في 249 باريس 1968.

— 194 —
اولاً: مدى امكانية التخفيف من نظرة المزايا التي يقدمها التعليم في صورة مبلغ مقطوع:

UNTITLED

وتقصد بهذه المسألة، ما ذميت إليه بعض المحاكم الفرنسية من أنه يجب تخفيف مبلغ التعويض الذي يدفع مرة واحدة على أساس أن حصول الضرر على مثل هذا المبلغ مرة واحدة يمكنه من مزايا عدة، فهو يستطيع أن يستثمر هذا المبلغ ويدير عليه ربحاً من ثم يخضع مبلغ التعويض بقدر قدرة ما يمكن أن يقدمه استثمار المبلغ من أرباح، والقول غير ذلك من شأنه أن يحصل الضرر في النهاية على مبلغ من التعويض يزيد على قيمة الضرر (27).

وتذهب شركات التأمين الفرنسية إلى القول بأن مبلغ التعويض الذي يدفع مرة واحدة يجب أن يكون أقل من مجموع مبلغ التعويض الذي يصل إليه الإيرادات من نسبية الربح تلو جمع مبلغ التعويض الذي يدفع دورياً في صورة أرباح حتى نهاية الفترة المحددة لدعمه، لوجدنا أن الشخص الذي يحصل على تعويض مجموع يستطيع أن يحصل بصورة دورية على نفس الدخل لو أنه حصل على ثلاثة أرباع المبلغ فقط (28).

إذا حصول الضرر على مبلغ التعويض مرة واحدة يمكنه من استثماره.

والقيام بنشاط جديد بدل عليه دخلاً وربحًا.

ولهذا بلاحظ أنه في فرنسا في أغلب اتفاقيات تسوية التعويضات التي تتم صاحاً بين شركات التأمين والضرور، فإن الضرور يقبل اجراء خصم من مبلغ التعويض الذي يدفع مرة واحدة على أساس أن ذلك في حد ذاته مبلغ يجب أن تؤخذ في الاعتبار.

أما في غير حالة الاتفاق فإنه من حقنا أن نمشل على مدى مشروعية هذا الخصم أو التخفيف وحل يجوز للحاكم الإخاخ به، ولهذا نستعرض حجج القائلين بهذا الاتجاه والرد عليها.

28 - وتذهب بعض المحاكم البلجيكية إلى تخفيف تعويض المجموع بنسبة 20.

185
حياته ومستقبله. وعلى ذلك لا يمكن اتخاذها عند تقديم التوصيف. تلو نبات المضرور بعد مدة قصيرة من قبضه البلغ الجماعي للمسؤول لن يستمر شيئا، أما لو كان التوصيف في صورة مزدوجة للمسؤول سوف يعترف من دفع الإسمراد بالوانة. وهذه ميزة أيضاً يحصل عليها المضرور على حساب المسؤول. فنبلغ التوصيف المزدوج ينظر بالنظر إلى إحصائيات الوقاية ومتوسط الإعصار، تلو نبات قبل ذلك فإن التوصيف لن يصدر، وإذا يجب أن يؤخذ ذلك في الاعتبار مقدماً أي بإجراء خصم من التوصيف، ولا كان التوصيف في صورة مزدوج يزيد بكثير من البلغ الذي يتحمل المسؤول في حالة التوصيف في صورة إيراد مزدوج.

والأهمية أن هذه الحجة ضعيفة للغاية، فالضرر أو الاحتمال كما يلعب مثلة المسلح الضرور إذ يتبليغ عنها. فإذا زاد متوسط عمر المضرور وما جاء به الإحصائيات فإن المضرور سوف ينحل عبء حياته دون معاونة من المسؤول، والقول بالخصم يعني أن الدائن بال Giovani يجب أن يتعمد دائماً وابداً عبء احتمالات الزمن دون أن يشاركه المسؤول في ذلك.

ويضيف أيضاً هذا الرأي أن حالة المضرور قد تتحسن بسرعة الزمن ونظرًا لما قد يطرأ من تطور مثل التقدم الطبي بحيث يتحقق إلى حد الإصابة المميتة. كما أن القدرة على العمل لا بد وأن تنتهي عند بلوغ الشخص سنًا معينة بالرغم من بقائه على قيد الحياة. وإعطاء التوصيف في صورة مزدوج لا يسمح بأن يستمر المسؤول جزءًا من التوصيف مقابل التحسن الذي طرأ على الضرر. وإذا يجب أن يؤخذ هذا في الاعتبار مقدماً عند تقديم التوصيف، فجب أن يؤخذ في الاعتبار تخصيص التوصيف المزدوج بنفس النسبة التي كان سيخصص بها التوصيف إذا كان في صورة إيراد مزدوج.

وتعتقد أن القاضي يجب عليه أن يأخذ في الاعتبار دائماً احتمالات تطور الضرر وانما يتم ذلك بطريقة واقعية وليس على أساس مجرد احتمالات. إذا دخلنا في مجال الاحتمالات نما يتعين من تطوير حالة المضرور عكس كل التوقعات الطبية مثلًا.

وإلا إذا فإن الثلاثة التي يقدمها التوصيف هذا الإنجاه، تذهب إلى أن التوصيف المزدوج يقدم الأمان والطمأنينة للمضرر من حيث أنه يحصل على التوصيف مرة واحدة ويتناول ما قد يحدث من احتمال أصوات المدين بالإيراد.
المرتب. واستثمار التعويض يصبح بنفادي آثار انخفاض القوة الشرائية
للسلطة والشعور بالأمان في حد ذاته ميزة أخرى تقدم للمضرر.
والرد على هذه الحجة ليس بعسير. فتفادي احتمال أشعار الدين ليس
ميزة للدائنين ولا اعتبرنا أن الصلح هو أشعار الدين ، أما الدين الموسر فهو
نادر. وأنا أجد نجيب أن يتاسل الدائن عن جزء من حقه بتتابع الحصول على
حقه. فالسفر ليس بميزة حتى نحن بها على الدائن. فلا يمكن أن ننافس
من قيمة التعويض في صورة مبلغ مجمع على أساس أنه لو كان في صورة
مرتب. لكان هناك خطر الإفساد. فليس السبب هو أن يكون التعويض في
صورة إيراد مربح.
والطبانية لا تعتبر ميزة في مفاهيم اقتصادات التعويض. فإنها من حق
المضرر. وليس من جميل الفضل عليه، وليس المسؤول هو الذي قام
بالمساس بالطبانية من حيث البداية؟
وأما كان بنقل التعويض المجمع يصبح للمضرر بالقيام بنشاط جديد
مربح، فإن ذلك لا يبرر أيضاً خفض التعويض الجمع. فالضرر الذي يصيب
النسم أو الجسم ينتمي في الأساس للراسل البشري، وهذا الرأسلي
يقدم إمكانية واسعة للانسان. إذا حصل المضرر على تعويض مجمع فهو
إذا يستبدل الراسلال البشري الذي يصيب بالراسل التندلي. فإذا كان
الأخير يصبح نشاط جديد وأراقب مجزية لأنه يكون قد عوض بحق الضرر ومن
ثم فهو لا يبرر للمضرر أكثر من حقه بل يتم مزايا تعادل تلك التي فقدها.
فالضرر لا يتصل في مجد نقدان مبلغ من المال أو راتب واناسا في الأساس
بالراسل البشري. وإمكانية ممارسة نشاط جديد كانت موجودة بطبيعة
الحلا للضرر تقبل الاصابة.

ومع ذلك، لا يوجد ما يبرر إجراء خصم نتائج بنسبة ثابتة لجرد أن
التعويض يأتي في صورة مبلغ مجمع وليس في صورة مربح. وهذا ما أخذت
بأن محكمة النقض الفرنسية صرحة حيث قررت بأن هذا الإجراء لا يوجد له
أساس من القانون أو اللوائح وأن التأديب لا يجوز له أن يقوم به عرف جزائي
منبذة بالنسبة لعناصر التعويض الموضوعية. ومثل هذا الخصم يعتبر خروجا
على تامة الجبر الكافل للضرر. (29)

4 - نفى مدني 20 ديسمبر سنة 1967 واللوز - 1967 من 169 تعيين لوروا
27 - 187
ولكن يجب ملاحظة أن حساب التموين المجمع لا يجب أن يكون على أسس جمع مبالغ الإبراد الشهري التي يحتاج إليها المضرور خلال شهر حياته التي تحتسب أن بقاءها أو التي يستحق إنشائه خلالها. بل يجب أن يكون المبلغ الذي يمكنه عند توظيفه من الحصول على مبلغ هذا الدخل خلال تلك الفترة. فتنتقد مبلغ التموين يجب أن يكون على أسس واقعية وليس على أسس جزافية. فالسعة تتليب دخل معين للمضرور خلال فترة محددة، فإذا كان المبلغ يُبَرِّر سعًا محددة يتلب في سعر مالدة مثلاً يجب أن يؤخذ ذلك في الاعتبار عند حساب التموين لأن الحصول على قيمة الفائدة عن المبلغ كله معتبر من قبل الحصول على مبلغ بصيغة مبكرة. المهم أن تكون هذه المزايا محددة وواضحة ولا تتقدر بصيغة جزافية.

تأنيسًا: مدى جواز إعادة النظر في قيمة التموين المجمع عند تقدير قيمة العملة.

٣٦ - إذا كان مبلغ التموين يعدل قيمة الضرر عند صدور الحكم النهائي، إلا أنه قد يصبح غير معادل له عند لحظة الوفاة أو سداد قيمة التموين. تتخذ بين الحكم وتفويضه فترة من الوقت تتغير فيها قيمة العملة، نهاية بمرور ذلك يطلب تعديل مبلغ التموين?

والحقيقة أن عدم التعامل يرجع إلى موقف الأطراف، اما إلى موقف المسؤول واما إلى موقف المضرور. نرجع إلى موقف المسؤول إذا كان قد تراخي في تنفيذ الحكم، بحيث انخفضت قيمة الشرعية للعملة لحظة الوفاة عنها في لحظة صدور الحكم النهائي، فهل يستطيع المضرور الطالب بتعويض إضافي بوازي قيمة الاختلاف في العملة حتى لحظة الوفاة الفعلي؟

٣٧ - يعتبر على هذا بحولته أنه يتعرض مع حجية الشيء المتضمن به. فالحكم النهائي هو التعبير عن الحقيقة والقول بعدم كفاءة التموين يعني مناقشة الحقيقة.

ولكن يمكن اذكر على هذا الاعتراض على أساس أننا نجد بعض ضرر جديد يرجع إلى السلوك الخارجي للمسؤول، فالضرر قد عانى من ضرر جديد نتيجة اللزن في تنفيذ حكم النقض، وجود ضرر جديد يؤدي إلى عدم التصادم...
مع بدأ حجية الشيء القضي حيث نوجد بصدح ضرر أو سبب جديد.

وقد اعترض أيضاً بتوثية أن صدور الحكم بالتعويض يعني أن المضرور قد أصبح دافعًا بالبلغ من النقود، ومن ثم أنه يستطيع أن يطلب بالفوائد القانونية. فالمادة 24 من قانون العمل غير المشروع الكويتي تقرر أن التعويض يقتصر بالنقد.

28 وفي القانون الكويتي يثور الشك حول مدى اعمال أحكام
الفائدة القانونية في مجال العمل غير المشروع. فاحكام الفائدة توجد في
قانون التجارة، ولذا تذهب البعض إلى أن العمل غير المشروع يعتبر
من قبيل المسائل الدنية، وفي هذه المسائل تطبق أحكام المجلة التي لا
تعرف نظام الفائدة.

ويذهب الرأي الغالب إلى أن يمكن اعمال أحكام الفائدة في مسائل
العمل غير المشروع على أساس أن تنظيمه بقانون خاص يتم ذاته عن غريبة
الشرع في تطبيق أحكام القانون المعاصر، وهو تم وضع نظرية الالتزام في صلب
قانون التجارة، وإن أحكام العمل غير المشروع تدخل في عداد مصداق الالتزام
ومن ثم تطبق عليها أحكام الالتزام الواردة في قانون التجارة (20). وإن النظام
العام الكويتي لا يتعارض مع نظام الفائدة بل يقدره في حدودها العالية أي لا
يضيق من نطاقها.

ولقد استقر القضاء الكويتي فعلًا على الحكم بالفوائد عن التعويض
الربت عن المسؤولية التقييدية بل وأعمالها في مجال الدية الشرعية والتي
استندت أحكامها من الشريعة الإسلامية التي لا تعرف نظام الفائدة بل
وتحرم.

فالحكم الكويتي تقتضي ببلوغ التعويض أو الدية الشرعية مع الفوائد
القانونية من تاريخ صدور الحكم نهائياً (31).

20 - عبد الفتاح عبد البياتي. أحكام الالتزام في القانون الكويتي من 562.
21 - استنفاد ( دائرة نائية تجاري ) في 1/11/1977، والمراجعة 297 -
298، وفيهما من الإحكام التي أشار إليها عبد الفتاح عبد البياتي في المراجع السابق
من 56 هالش. 2.

- 189 -
39 - والحقيقة أن هذا الاتجاه محل نظر في رأينا فين جهة لا يمكن أن تسري القواعد الخاصة بالفوائد القانونية فيما إذا كان الالتزام محلة دفع مبلغ من التنود على التعويض الذي يتضمن به في حالة العمل غير المشروع.
فالتزام الدين ليس بدفع مبلغ من التنود دون أدنى تخصص بل إن التزامه هو تعويض الشرر والبلغ النقيدي مخصص لتعويض الشرر. وهذا التخصص في حد ذاته كان لعدم سريان الفوائد القانونية على التعويض النقيدي.

ويضاف إلى ذلك أن استحقاق الفوائد التأخيرية مشروط بأن يكون الدين معلوم المقدار وقت نشأته. ويقصد بذلك أن يكون محل الالتزام قائمة في تحديد مقداره على أساس ثابتة مستمرة لا تترك مجالا في تحديد قيمته النقدية لتقدير النقيدي (23) فالعبرة بتحديد المقدار وقت نشأة الالتزام. أما إذا كان الدين غير معلوم المقدار وقت نشأته فلا تستحق منه فوائد بالمرة.

ومن الواضح أن الالتزام بالتعويض ينشأ من حالة الأذى، وهذا الالتزام إذ ينشأ من معلوم المقدار لا يعتبر مبلغ التعويض يخضع لتقدير القاضي. فالتعويض عن الشرر الأدبي لا يعتبر معلوم المقدار إلا بعد صدور الحكم النهائي، وكذلك الحال أيضا بالنسبة للضرر المادي المرتبط. ويثير التساؤل عما إذا كان تحديد القانون لقدرته الدية يعني أن الدين بالدية ينشأ معلوم المقدار. يذهب رأى إلى الاجابة بالتأكيد ويفدفع إلى مبالغ الدنيا مصروفات العلاج، فيجوز للقاضي أن يتضمن للمضرر بالفوائد عند التأخير في الوضع بها أبتداء من المطالبة القضائية (24).

ونود أن نوضح أن وجود أسس واضحة وحد أقصى لقدر المقدار التعويض لا يعني أن الدين ينشأ معلوم المقدار. فين المستحيل أن ينشأ المقرر الجسيماني معلوم المقدار تحديد درجة الجرح ليست من المسائل التي لا تثير ادنى تراشق بين أهل الطب ومن ثم فهي من المسائل التي تخضع لتقدير القاضي وعلى ضوءها يحدد مبلغ التعويض. فالعبرة ليست بوضع حد أقصي لمبلغ التعويض. ومن العبرة أن يكون الشرر معلوما مداه ومقداره وقت الحادثة.

---
22 - عبد الفتاح عبد الباقي: المرجع السابق. 22

وخلال أن القانون الكوري يختلف في ذلك عن القانون المصري حيث أن القانون المصري يشترط أن يكون الدين معلوم المقدار عند الطلب القضائي بالفوائد.

22 - عبد الفتاح عبد الباقي: المرجع السابق. 22

---
اي وقت نشأته، وهذا غير متصرح فلا بد من القيام بنوع من ترجمة الضرر إلى مبلغ من التعويض على أساس جدول الديون فهناك كثيرا من الشروط والمسائل التي يجب الفصل فيها حتى يتقرر الحق في التعويض ثم بدأ القاضي في بحث تواعد التعويض.

وبالنسبة لمصافح العلاج فهي أيضا من المسائل التي تحتاج إلى تقدير القاضي ولا يمكن معرفتها أو يعلم مقدارها إلا بعد حكم القاضي. (4)

ولها نرى أن اتجاه القضاء الكويتي في الحكم والفوائد التأخرية في حالة التأخر في دفع التعويض المستحق من العمل غير المشروع، لا يتفق مع نصوس القانون الكويتي التي تشترط أن يكون الدين معلوم المقدار وقت نشأته. لهذا لا يتواجد في دين التعويض.

ويبدو أن القضاء الكويتي قد تأثر بما يجري عليه العمل في القضاء المصري، ولكنه لم يلاحظ الفرق الجوهر في الفوائد التأخرى، بين نصوص القانون المصري ونصوص القانون الكويتي في مجال الفوائد التأخرية. ففي تسيري في القانون المصري إذا كان الدين معلوم المقدار وقت المطالبة القضائية وليس وقت نشأة الالتزام كما يفترق القانون الكويتي.

وفي رأينا أن الالتزام بالتعويض لا يعتبر التزاما بدفع مبلغ من النتود، كما أن مقداره لا يكون معلوم المقدار منذ نشأته. ومن ثم لا يجوز اعمال احكام الفوائد التأخرية.

---

(4) ـ ونلو مقدار الديون ومصافح العلاج من الأموال معلومة المقدار لما كان تجسيدها يثير خلاف بين محكمة أول درجة والمحام الإجلاء منها. فتلا تأثر محكمة الكويت الثالثة بمقدار هذه الإضرار الناتجة عن مصافح العلاج بمبلغ ١١٢١ ديناراً. ولكن محكمة الاستئناف قررت أن حقيقة هذه النجاح هو ٢٢٣ ديناراً نفاذ يمكن القول بأن الدين قد نشا معلوم المقدار.

محكمة الاستئناف العليا (الدائرة التجارية الثانية) ١٩٧٦/٢٥. ونود أن نضيف أن الوفتة تؤدي هنا إلى استحقاق مبلغ الديون بالكامل وقد حدد القانون مقدارها بحسب

ولكن ذلك لا يعني أن الالتزام ينشأ بمعلوم المقدار، فلا يستحق المضرور الدينة لجرد الوفة فقط وإنما هناك عدة شروط وتوفر قد وردت في قانون العمل غير المشروع ولا يستطيع أحد أن يدفع بدون الشروط من وقت النكاح يجب أن يرجع للنادي ليقدر ذلك، وهناك أيضا حالات يتخلص فيها المسؤول من الالتزام بالدية. وإذا كان الدين

لم يثبت بعد فانه لاتصور أن يكون معلوم المقدار.

--- ١٩١ ---
كما يلاحظ أن النوادئ القانونية تستحق بصرف النظر عن الضرر ومن ثم تحدد بطريقة جزائية ونرى أنه لا يعنى للجوء إلى هذه الوسيلة طالما أنه يمكنا تقدير الضرر. فإنما كان الالتزام ليس التزاما بدفع مبلغ من النقود وإنما هو الالتزام بالتعويض نجيب أن نتقيد بتغذية الأجر الكامل للضرر. والجب الكامل للضرر يتمحّق بتحديد نسبة انخفاض قيمة العملة منذ لحظة صدور الحكم النهائي.

ويضاف إلى ذلك أن هذا الراي الذي نأخذ به، أي أنه يجب إعادة تقييم التعويض على أساس الأخذ في الاعتبار بنسبة انخفاض قيمة العملة منذ لحظة صدور الحكم النهائي بالتعويض وحتى الوقاف الفعلي بِميلْغ

التعويض، يتلاهم مع أحكام الديانة الشرعية. وليس من الناسب أن يرى منحنين النوق القانوني أن تطبيق المحكمة بأحكام الديانة الإسلامية للقراء، ثم يقرر الحكم بما يُشوّد صورة الشرعية أي بالنفوذ المحرمة. فالحكّم إذ يقضي بالدية والفوائد قد يثير في الأذهان أن هذا الحكم يُبرمته تدجتته شريعة مع أنها إبرام من فكرة الفوائد. وطالما أنه لدينا الديانة القانونية السهلة للابتعاد عن أعمال الفوائد الروية نجيب إلا تنوع في أعمالها.

ولما لا نأخذ بما يذهب إليه الاجتهاد في فرنسا من عدم احتمال فوائد عند التأخر في سداد التعويض بل بزيادة التعويض بنسبة التضخم. لديهم من الأسباب القانونية مما دعمه لذلك، وهذه الأسباب لا تعرضها الفوائد الكوينية بل بالإضافة إلى ذلك يوجد لدينا أسباباً أخرى وهي مصدر التشريع في مسائل الديانة الشرعية الذي يعارض فكرة الفوائد.

والعدالة تتضمن الأخذ بهذا الاجتهاد لأن نسبة انخفاض قيمة العملة لا تنطابق دائماً مع سعر الفائدة الفعلي. أي أن الفائدة أن تعوض الضرر الفعلي الذي يلحق بالضرر نتيجة تأخر المسؤول في دفع التعويض.

وبنعتند أن المادة 128/1 من قانون التجارة الكوينية لا تسري في مجال العمل غير المشروع. فهذا المادة تعتبر أنه إذا كان محل الالتزام هو دفع مبلغ من النقود، فإن المدين يلتزم بدفع المبلغ المحدد دون أن يكون لرتبة قيمة النقود أو انخفاضها في الفترة ما بين نشوء الالتزام والوقاء به أي أن هذه المادة تكملها المواد الخاصة بالفائدة القانونية ولنستبق أن أوضحنا عدم سرير أحكام الفائدة. ويضاف إلى ذلك أن الالتزام المدين بالتعويض مرتبط

١٩٢
بالضرر الناشئ عن العمل غير المشروع ما لا يجب أن يجيب عن بالنا فكرة
الشخصين ما بين التعويض والضرر، فالالتزام هنا ليس بمبلغ من
ال النقد بالمعنى الذي تئمه المشرع في المادة 128/1

كما يلاحظ أن هذه المادة تالمجح حالة غير التي تتعرض لها، فالمادة
تتحدث عن شئان الالتزام، وكذلك فارق بين شئان الالتزام، وحلول أجل الالتزام
اي حلول الوفاء به، فهن يفترض مبلغًا ينشأ التزامه من تاريخ التزام ولكن
لا يلزم بالسداد إلا عند حلول الأجل، وعند حلول الأجل لا يلزم الا بدفع نفس
العدد الذي افترضه. أما الحالات التي نحن بصددها هي الفترة ما بين حلول
الأجل أي صدور الحكم النهائي، والقيام بالسداد المتأخر والهذة الحالة لم
تتعرض لها المادة 128/1 على أساس أن التأكيدي إلى إعمال احكام سعر
الناء، فالضرر أن تأكيدي عوض كل خسارة محتلة أو مؤكدة. إما
في مجال العمل غير المشروع فان القاضي يقدر التعويض ليس في تاريخ حدوث
الضرر، وانما في حقبة صدور الحكم، ومن ثم يأخذ في اعتباره فعلًا انخفاض
قيمة العملة في الفترة ما بين حدوث الضرر والحكم بالتعويض (25). أما
بعد صدور الحكم بالتعويض وحتى لحظة الوفاء بالتعويض فهي الحالة التي

25 - ويلاحظ أن القضاء الفرنسي يحدد التعويض على أساس الفرق في تاريخ صدور الحكم
وعلى هذا يأخذ في الاعتبار التغيرات الاقتصادية التي تحدث في الفترة ما بين وقوع الفرق
وتاريخ الحكم. ونظرًا لخسائر تتعلق بالماديات التي تلحق المضرر أو بالنسبة
لما يعمره من كسب.

وإستمر القضاء الفرنسي على عدم أعمال المادتين 1895 و 1154 من القانون
المدني الفرنسي، ولهذا يقابلان تماما المادة 128/1 من قانون التجارة الكويت.
ففي مواجهة هذه المواد يوجد مبدأ التعويض الكافل للضي. فكان التعويض من
شأنه أن يكون حق الشراء الي حق في بمل من المال، إن القضاء الفرنسي قد
آثر أن التغيرات الاقتصادية التي تحدث خلال فترة التأكيدي في دفع التعويض تبني
ضررا مستقلًا أضلاع بيزم التعويض، وهذا فقد قف عقود محاكمة القضاة الفرنسيية بزيادة
التعويض السابق تنديده بسبب الفرق المتمثل فيما دفعته على الدائن من كسب بسبب
ارتفاع الأسعار بحيث أصبح شراء المواد الأولية الأزليه له أكثر كلفة من قبل.

نفسي mgr/1 1959/1 جيبيس كلاسيكي الدوري 1959 - 90 110 تعليق
هيبال 22 نفق مدني يناير سنة 1964 جيبيس كلاسيكي الدوري 1964 - 12 تعليق

193
تعرضنا لها بالدراسة، فحتى لو نشأنا جدلاً أن الالتزام هنا بدفع مبلغ من النقود فان نص المادة 128 / 1 لا يواجه هذه الحالة.

وفي جميع الأحوال فإنه يوجد في مواجهة المبدأ الوارد في المادة 128 / 1 من قانون التجارة الكويتي، سواء أخر هو عدم التجربة الكامل للضرر، أو أنه أعمال المبدأ الأول لا يكون إلا فيما لا يتعارض مع التعويض الكامل للضرر الناشئ عن العمل غير المشروع.

ولكن لا يجوز تخفيض مبلغ التعويض في حالة ارتفاع قيمة العملة، فالعدالة تأتي أن يستفيد المسؤول من تأخيره في سداد التعويض، ومن جهة أخرى فإن تخفيض التعويض يتعارض مع حبكة الشيء المقصى به.

وقد قام المسؤول بسداد التعويض نور صدور الحكم فإنه لا يجوز إثارة مسألة التغيير في قيمة العملة بعد ذلك، والمпустور له أن يستنهر تعويضه كما يشاء ويتحمل مخاطر وزيادة ذلك وحدة.

الفرع الثالث
الأحوال التي يفضل فيها أن يكون التعويض في صورة مرتقب

1 - يجوز في بعض الأحيان أنه من غير المناسب أن يكون التعويض في صورة مبلغ محدد حيث أنه يكون عادة بصورة ت قريبية أو جزئية إلى حد ما.

ومثل هذه الصورة لا تأخذ في اعتبارها بدقة ما قد يحدث من تعديلات للضرر في المستقبل سواء من الناحية المادية أو الناحية الطبية، أما الإبراد المرتب فيسهم بعلاقة النظر فيه عند تغيير ظروف الضرر.

وتقدر التعويض المرتقب عند حساب الاحتمالات وترويض الأعداد، وهو يقوم على حساب الاحتمالات وليس على الواقع أي ليس على عدد السنوات التي يعيشها المقرر فعله، وحياكة لا يكون من المناسب طبانياً لظروف الدعوى الاتهام على مثل هذه الاحتمالات لانهما لن يؤدي إلى تحديد متوسط عمر المضرور بطريقة سليمة. وذلك كما لو كان بالضرور
مرضا قبل الإصابة، أو إذا كان من شأن الإصابة أن تؤثر في احتمالات حياة المضرور. ولهذا يكون من المناسب اعطاء التعويض في صورة مرتبت حتى يتوقف مقتاره على الحياة الفعلية للضرور.

وإذا كانت الأطفال، فإن من الانسب أن يكون تعويضه في صورة إيراد مرتبت. فالطفل قد يكون مضروب بالارتداد لفقدانه مثلا من كان يعوله. وهنا يكون الضرر مؤقتا بناء على أن الزمن وهي التي يحتاج إليها إلى فورا. ومن الضروري أن يحصل على تعويض في نفس الشكل الذي كان يحصل به على ما يحتاجه لتفتحت أي في صورة مرتب شهري أو سنوي.

نحوية الضرر تستلزم دورية التعويض، والضرر الذي يصيب الأطفال يصعب تقديم فورًا بعد الحادثة فمدى الضرر يتوقف على نمو الطفل وتطور حالته الصحية والبدنية سجيستها. وكل هذه الأمور تستلكل على التقدير الجبري والتقنية التي سيعتمد عليها. ومن ثم يمكن والإعداد الذي يناسب مع طبيعة الضرر. وعندما تستمر حالة الطفل بعد نموه يعرف مقدار الضرر تبليغ الذي يسعاني منه الطفل بصورة دائمة ويفت أن الذين الحكم بمبلغ مجمع.

وإذا كان المضرر قد أصيب إصابة تجعله طريق الغرام أو ناتجة عن إهماله من الأبد فين الانسب أن يكون التعويض في صورة مرتب يكفل الوفاء باحتياجات اليوم وعلاجه وخصوصا وأنه غير قادر على إدارته الأموال. وكذلك إذا كان المضرر كبيرا في السن لا يقدر على إداراة مبلغ التعويض المجمع.

ويتوقف أحيانا تحديد صورة التعويض على ظروف المسؤول. فلو كان المسؤول لا يستطيع مبلغ التعويض المجمع مرة واحدة فلا يمكنه ولا يجوز من الزامه بدنهه مرة واحدة بل يكون من الأوقاف الزائدة بدفع التعويض في صورة مرتب.

وإذا كان المسؤول أجنبيا وقادرا فيجب تنفيذ التعويض في صورة مرتب تعويض مرتبت حتى لا يتردد عليه حريمة المسؤول من مغادرة البلاد، وذلك كله بشرط أن تكون ظروف الضرر تسهم بتقديره مرة واحدة. إذا كان الضرر يقبل التنغير في المستقبل، فلا يجب أن يكون في صورة مبلغ مجمع حتى لو كان المسؤول أجنبيا لكن ذلك يعني عدم امتلاك إعادة النظر في التعويض لأنه سوف يغادر البلاد دون انتشال بعد دفعه التعويض. أما لو كان في صورة مرتب وتوجد

١٩٠
احتياطات التعديل نقص يلزم بتقديم الضمانات الكافية لسداد ما قد يتضمن
به عند إعادة النظر في التعويض.

وخطورة التعويض قد تظهر إذا كان الإنتاج السائد في
قانون من القوانين هو عدم جواز إعادة النظر فيه عند التغيير في قيمة العملة.
فذلك سوف يؤدي بعد فترة من الزمن إلى أن المرتب يصبح زهيدا ولا يعتبر
تعويضا حقيقيا للضرر. ولذا فلا مفر من أن يكون التعويض في صورة مبلغ
مجمع حتى يكون للضرر على الأقل فرصة استثمار المال ليتداعى تدر
الأمكانيات الناجية في قيمة العملة.

بعض المشكلات التي يثيرها التعويض في صورة إيراد مرتب

(1) والتعويض في صورة إيراد مرتب يتغير عدة مشاكل حول
ضمانات الوفاء به حيث أن طول الفترة قد يؤدي إلى اعسار المدين. وتشير
كذلك مشكلة مدى قابلية تدويل التعويض عند تعديل الضرر، وأخيراً أثر
النفقات الاقتصادية على مبلغ التعويض وهل يمكن الاحذى بما يسمى بالمرتب
العالم أو المنافر؟

أولاً: ضمانات الوفاء بالمرتب:

(2) من مخاطر التعويض في صورة إيراد مرتب احتياط تعرض
الدائن لمخاطر اعسار الدين فهل تستطيع المحاكم أن تحقق الدائن ضد ذلك
الخطر عن طريق الزام المدين بتقديم الضمانات الكافية وما هي هذه
الضمانات؟

ذهب المحاكم الفرنسية إلى الزام المسؤول بشراء سندات تصدرها
الدولة بحيث يكون ما تديره هذه السندات شهريًا يعادل قيمة المرتب الذي
حددته. وحظر المسؤول بملكية السندات ويعتبر الضرر المنطغي من
نموانها وإبلاها.

وذهب البعض الآخر إلى الزام المسؤول بأن يدفع إلى شركة التامين

- 196 -
مبلغًا كاملاً بحيث تتزامن الشركة بدفع مبلغ الإبراد إلى المضرور، أي التأمين مصلحة المضرور ويكون التعويض في صورة إبراد مرتقب (36).

ولبد اعتراض بعض الفقهاء على أعطاء المضرور ضمانات لم ينص عليها في القانون الفرنسي، نذكر خطوة على تبسيط بين الدائنين العددين، فيجب أن يشارك المضرور غيره من الدائنين في النتائج التي تترتب على أعسار دانته.

ولكن غالبية الفقه الفرنسي تذهب إلى أنه لا يوجد في هذه الحالة تقدييم ضمانات لم ترد في القانون. فالقانون لا يحكم بها باعتبارها ضمانات، وإنما هو يحكم على المسؤول بأن يدفع مبلغًا مجمعاً إلى شخص ثالث، وهذا الأخير هو الذي يتولى دفع المرتقب. وليس هناك ما يمنع في القانون من أن يكون التعويض في هذه الصورة. فالمسؤول لن يدفع في صورة إبراد مرتقب، وإنما سيدفع مبلغًا مجمعاً ولكن لشخص ثالث وليس للمضرور، ويتوقف الشخص الثالث بدفع المرتب إلى المضرور، ولا يمكن وصف هذه الصورة بـ"السند" الشرعيين. والساري لا يخرج عن دوره، فقد اعتبره التعويض لا يجب أن يغفل ضرورة نمك المضرور من الحصول على حطة بشرط عدم الاضرار بالدائنين الآخرين. فالدائنين السابق لا يستطيع أن يتعرض لأنه هو الذي لم يحصل لنفسه على ضمانات ومن ثم فقد قبل هذا الخطر، وحماية يجوز لها أن تترتب على المسؤول أن يقدم تكيل، أو يودع كتلة لضمان الوصؤ بالتزام (37).

وإذا نجد أن المادة 171 من القانون المدني المصري تقر أن التعويض يمكن أن يكون في صورة مرتقب وقد يلزم المسؤول بتقديم ضمانات أو تأمينات للوكلاء بالتزامه. بل واجب في الاعمال التحضيرية للقانون أن المحكمة يجوز لها أن تلزم المسؤول بتقديم رأسال يكون لا يولد المرتب المحموم به.

الفكرة الأساسية هي ضمان حصول المضرور على الإبراد المرتب عن كل فترة من الفترات التي يسري خلالها. ولذا نجد بعض المحاكم الفرنسية تشتري عدم تأملة السندات للتصرف حتى بلوغ المضرور سنة معيناً وذلك

36 - نص جنائي 25 مارس سنة 1938 دالوز الأسبوعي 1938 ص 228، السنوي:
 woljeg 1614 رقم 42.
37 - مازو وزنكي: المسؤولة المدنية 2 رقم 2326 1966 - 197 -
لحماية المضرر ضد سوء تصرفه في السندات التي تتمثل مصدرًا لإرادة وفاعله.

ثانيًا: ابادة المرتب إلى غير المضرر بعد وفاته:

ي prv ـ من المخاطر التي قد تترتب على التعويض في صورة إيراد مرتب. إنه يتترتب مثلًا طوال حياة المضرر ولذا فلذا إذا مات المضرر بسبب الإصابة في سن غير متوقعة طبًا لاحتجاجات الوفاة فإن المسؤول سيستفيد من ذلك لأنه لن يدفع باتري التعويض. في حين أنه لو كان التعويض في صورة مبلغ مجمع تبضه فاته سيسوء إلى الورثة ويستفيد من المبتعت عند الوفاة.

ولتتفادي هذا ذهب البعض إلى أن المسؤول يلزم بدفع المرتب خلال فترة محددة هي متوسط عمر المضرر، وإذا توافت المضرر قبل ذلك فإن المرتب يؤول إلى أتام المضرر حتى نهاية الفترة المقدرة متوسط عمره. والذي يستحق ملاحظته هو أن المحكمة تتقرر ابادة التعويض عند الوفاة لشخص يعتبر غريبا تمامًا عن القضية، أي بحكم أن يستفيد الغير من المرتب عند وفاة المضرر. وذهبت محكمة النقض الفرنسية إلى الحكم بإبادة مبلغ المرتب إلى زوجة وأولاد المضرر بعد وفاته، ولزم المسؤول بالوفاء به لهم.

ويقرر هذا الإنجاز بأن إصابة المضرر تجعله من الآن غير قادر على إعالة أسرته ومن ثم يحصل على التعويض في صورة مرتب، وإذا كان الأتام قد حرصوا فعلًا من هذه الأعالة واعتندوا في حياتهم على التعويض في صورة مرتب، فإنهم يجب أن يستروا في الحصول على المرتب حتى بعد وفاة المضرر. فالمضرر الذي أصابهم حال ومؤكد منذ لحظة عجز العائلة على أن يكسب زوجته عمله، وأصبحت أ عائلتهم عن طريق التعويض ومن ثم يجب أن يؤول الهم تلقائيا الحق في التعويض أي المرمز.

وتعتبر أن هذا القضاء محل نظر. في رأينا لا يمكن تصور وجود ضرر مرنج حال طالما أن المضرر على قيد الحياة وحصل على التعويض الذي يجب ضرره. تعويض المصاب يعني تعويض أتامه فالمبلغ التعويض يحل محل الدخل الذي كان المصاب بعولهم منه ومن ثم لا يتصور وجود ضرر حلال بالنسبة لهم.
وبالنسبة للمستقبل أيضاً، فإن الضرر سيكون في الموت المبكر للمصاب
الذي كان يعولهم، فتحظى في التوعية لينشأ انها منذ لحظة وفاة عائلتهم،
اما طوال حياته فلا ينشأ لهم الحق في التوعية، والموت المبكر، أي قبل
وصوله إلى متوسط العمر الذي حددته الإحصائيات يعتبر من العنصـ
الأساسي في تدبير توعية الضرر المرتبت.

كما ان ايلوله المرتب تلتزام إذا ما كانت الوفاة الموتية بسبب
الحادثة من شأنه أن يقلل عندما ان يتباث عبء اثبات علاقة السببية وتقع علـ
عائم الاتهام.

فلا يؤثر الم изготовлен في الأتار يجب ان يتباث أن الموت راجع الى الإصابة
اي اثبات علاقة السببية. أما اذا كانوا يطالبون بالتعويض من الضرر المرتبت
أي الذي اصابهم شخصياً، فانه يكتسب اثبات الضرر والحالة التي لم يكن
مفترضاً، وبالتالي يفترض توافر علاقة السببية، ويقع على عائق المسؤول
ايثبات السبب الاجنبي.

كما أنه لا يشتمELICBAE للاتهام، فتحظى في التوعية لينشأ انها من
تاريخ الوفاة. ومنذ هذه اللحظة بيدا التقدم في السيران، فضمان التقدم لا يبدأ
من تاريخ اصابة المضرور الاصلي إلا بالنسبة للضرر الموروث وليس بالنسبة
للضرر المرتبت.

ولن يفهم هناك ما يبرر هذا الانتهاج، ويجيب العدول عنه في القانون
الفرنسي، وهذا ما ينادي به الفقه في فرنسا حالياً.

ثالثاً: مواعيد الإبراد المرتب مع التغييرات الاقتصادية (تعويض المرتب):

5) الخطر الحقيقي الذي يدائم الضرر الذي يحكم له بالتعويض في
صورة أهداف مرتب، هو التضخم، الذي يؤدي بعد مرور فترة من الزمن إلى أن
يصبح البلاغ الذي يتضمنه بلغا تاناً لا يعادل من جهة قيمة الضرر ولا
يصلح كمورد لمعاوضة من جهة أخرى.

والسؤال الذي يتبارى إلى الدهشة هو كيف يستطيع القاضي أن يحصن
المضرور ضد هذه المخاطر عندما يحكم له بابيراد مرتب؟

هل يستطيع القاضي أن يعوم المرتب؟ بمعنى ان يترد بالنظر الى سعر
سلعة معينة في تاريخ تدبير التعليمات؟ أي يقضي مثلاً بان يكون التعليمات
شهريًا بمبلغ مائة دينار على أساس أن سعر برميل النفط 4 دينار مثلاً؟

- 199 -
ولقد أثارت هذه المسألة مناشدات حادة ووِهِمة من الناحية القانونية في القانون الفرنسى ون Quậnت الأعراضات التي أثيرت ضد تعويض المرتب، ثم الرد على هذه الاعراضات وما استمر على القضاء الفرنسي مؤخرًا.

46 - ذهب البعض إلى أن التعويض المرتب يؤدي إلى المساس بحرية التمييز، وتحقيق نوع من عدم الاستقرار في العلاقات القانونية.

بالنافذة لا يستطيع أن يصدر حكماً مؤقتاً إلا إذا كانت حالة الضرر قابلة للتغيير على مر الزمن ولذا يمكن معرفة ذلك بدقة عند صدور الحكم.

وتعديل التعويض يعد صدور الحكم يعني المساس بحرية التمييز إليه، وهذا التعديل لا يمكن أن يحدث إلا بناء على نص تشريعي، والتوليف بغير ذلك يعني المساس بمسائل تدخل في نطاق سلطة المشرع وحده.

(82)

والفقيه القضائي يجب أن يؤدي إلى عدم التصريح بالتعويض بصفة نهائية، أي يفصل في النزاع بين الطرفين ويفض حدة له بصفة نهائية. وتعويض المرتب يؤدي إلى عدم استقرار ببلغ التعويض بصفة نهائية.

(83)

والحقيقة أن تعويض المرتب لا يمس بالحماية التمييزية نفسية، بل إنه بعيد تاماً عن هذا الموضوع النافذة عندما يصدر حكمة يقرر في منطقة تعويض المرب ومساء لأساس بعض. ومن ثم فإن زيادة التعويض في حالة استقرار سعر الأساس يعني تطبيق الحكم بانتظام، فالنافذة لا يفعل أكثر من تحديد التعويض على أساس القبضة العملية للنظر وليس على أساس قياسات الأسابيع. فالفقيه يظل عوان succèsية، وزيادة المرتب تتعد أعمال للحكم نفسه، شاهدوا في ذلك تاباً شان إعادة النظر في التعويض بعد فترة

معينة في حالة نظر الضرر.

وعلى التعويض لا يمس بالحماية الصفة النهائية للحكم القضائي. فالنافذة العالم هو التمييز التدريجي من حق الضرر في التعويض كما يقرر الحكم، والتعويض يقد مرة واحدة ولا يترك أي مشاكل لأحده لابد الفصل بها بح亲切

(88)


29 - سلاليه في تعلية على الحكم السابق.

- 200 -
يؤدي إلى الزعزعة وعدم استقرار أوضاع المتقاضين. فوضع شرط تعويض المرتب في الحكم لا يمنع بأي طريقة من الطرق أن الحكم قد أصبح نهائياً ونافزاً في النزاع. والحقيقة أنه قد يكون هناك مجرد شعور لدى المتقاضين بأن الإضرار لم تستقر طالما أنه لم تعرف قملية التعويض الذي سيستعمل في النهاية، ولكن ذلك لا يزيد عن كونه مجرد مسألة نسائية، ما من الناحية القانونية البحتة فان الحكم بالتعويض قد صدر بصورة نهائية ومحددة تماماً مراكز الخصوم في النزاع . (،)

47 - ولتفادي هذا الاعتراض نجح الكثير من المحامين الفرنسيين قد حرصت على إبراز أن المرتب يعتبر من قبل القاضي الذي يحصل عليها المضرور لمواجاة نقرات المعيشة، ومن المعروف أن القضاء نقل التعديل بحسب ارتفاع نقرات الحياة، وبالنور لمتارس المدين والمدائ ، (41)
والواقع أن الحق في القضاء قد حدد في القانون على سبيل الحصر بالنسبة للزوجة والأقارب، لا يمكن اعتبار المسؤول مدينًا بمال展品 على المضرور، وإنما هو ملزم بتعويضه، والاذن تصوير التعويض على أن نقرة تعويض يجب أن يؤدي إلى زيادة التعويض عند اやはり المسؤول، وأنقسم عند انتظاره مع ان القاعدة هي أن التعويض يقتصر على أساس الضرر.

48 - وقد اعتراض على تعويض المرتب في حالة صدور الحكم بالتعويض من القاضي الجنائي. فالقاضي الجنائي ينظر في الدعوى المالية بتفسير استثنائي. ولا يجب التوسيع في الاستثناء. يجب أن يكون تقدر التعويض بالنظر إلى حالة الضرر الذي اعتبر ناشئًا عن جريمة. فقابلية التعويض للتعويض بعد صدور الحكم يبدو أنه يتعارض مع الاختصاص الاستثنائي المتزامن للقاضي الجنائي. فالقاضي الجنائي يستنفد كل سلطاته بجرد ضرر الحكم.

ولكن يلاحظ أن محل الاعتراف هو وضع شرط لاعادة النظر في التعويض بعد فترة. أما التعديل النطاق لتعويض بجرد زيادة الأسعار،

---

1) رينو : التفاويات الاقتصادية وقانون الالتزامات، محاضرات لطلبة الدكتوراه بجامعة باريس 1926 - 1927.
2) محكم روبن فيز البيرة 2 ديسمبر 1949، دالوز 1949، ص 47 تعديل رواست.
3) نقض جنازي 10 ديسمبر سنة 1983، سي 166، ص 242 تعديل موير.
هو لا يستطيع اللجوء للقضاء وبن ثم لا محل للرجوع للقاضي الجنائي،
نواة التعويض مع التخليات الاقتصادية يتم تلقائيا.

40 - ولقد أثار تعويض المرتب اعتراضات هامة على أساس تعارضه
مع القواعد العامة في المسؤولية المدينة. فلماذا لهذه التوافر يكون تقدير
التعويض على أساس قيمة المرتب لحظة صدور الحكم، وتعويض المرتب يعني
يؤخذ في الاعتبار عند تقدير التعويض ما يستدعي من ظروف بعد صدور
الحكم.

والحقيقة أن هذه القاعدة تستهدف تأكيد التعويض الكامل للضرر،عني
حالة التعويض في صورة مبلغ مجموع فنان الضرر يبتض التعويض فورا، ومن
ثم يؤخذ بحجة صدور الحكم النهائي لأنها لحالة تبرع تعويض أي أن العمرة
بقية الضرر عند لحظة تعويضه. أما في حالة المرتب، فإن المجر الكامل
للضرر يؤخذ أن تكون قيمة المرتب مطابقة لقيمة الضرر عند كل تاريخ
استحقاق، فإذا كان التعويض لاحقا لحظة صدور الحكم، فإن العمرة
في تقدير الضرر تكون بحجة تعويضه، فالنافذ أن العمرة بحجة التعويض.
في حالة البلع المجمع هذه اللحظة هي لحالة صدور الحكم. أما في المرتب فهي
لحزمة تاريخ كل استحقاق. فتقدر التعويض في لحظة الحكم هو مجرد تطبيق
هذه القاعدة وليس هو القاعدة (40).

5 - واعتبر كذلك بأن القاضي لا يجوز له أن يربط بين المرتب
والتنغيرات الاقتصادية، فالضرر الذي يقبل التعويض هو الضرر المؤكد. أما
النفقات الاقتصادية فهي محتكية. ومن ثم لا يجوز أن يؤخذ في الاعتبار،عني
لحزمة صدور الحكم لا تستطيع أن تقطع بما إذا كانت نفقات المعيشة سوف
ترتفع أم تنخفض.

والحقيقة أن القاضي لا يربط بين التعويض وبين واقعها احتيالية، وعن
يتعر زياده المرتب إذا حدث فعلا وارتفعت نفقات المعيشة طباعا للميـار
أو الأساس الذي وضعه القاضي لذلك، فلا زيادة في المرتب إلا بعد اللحظة
التي تعتبر فيها الزيادة في نفقات المعيشة حقيقية وإدالية ومؤكدة بكل ما هناك
هو أن قيمة التعويض سوف تتبع التغيرات المؤكدة في الظروف الاقتصادية.

---
42 - مدني (اجتماعي) 2 مايو 1952 الساق الإشارة إليه، نقض جنائي 4 يونيو 1959 -
جائزة دي باليا 1959 - 2 - فهرس المسؤولية المدينة رقم 48.
---
202
ويجب إلا يغيب عن البال طبيعة الضرر الذي يصيب جسم الإنسان، فالضرر ليس في فقدان مرتب شهري وآخاه في فقدان راسمال الإنسان وهو قوة الجسمانية أو القدرة على العمل والانتاج. وهذه القدرة كانت موجودة قبل ارتكاب الحادثة، والضرر يتبث في المساس بهذه القدرة. وبحل البحث هو كيفية تدبير القدرة البشرية على الإنتاج وهي مصدر الدخل الأساسي. والمساس بهذه القدرة مؤكد منذ وقوع الإصابة والمحكمة تقوم برتبة هذا المساس في صورة نقدية وهذه التقييم النقدية هي التي تتغير حسب الظروف الاقتصادية.

فلا يجب الخلط بين العجز الجسماني وفقدان الدخل ناتجان من معيار ومقياس للأول وليس هو الضرر.

51 - وثير السؤال ما إذا كانت التغييرات الاقتصادية المؤكدة تعتبر من قبيل الضرر المباشر الذي يمكن تعويضيه، أم أنها من قبل الإضرار غير المباشر.

ذهب البعض إلى أن الضرر يعتبر غير مباشر في هذه الحالة. فالضرر بصاب بضررين، الأول يتبث في العجز الجسماني، والثاني في زيادة نفقات المعيشة. والضرر الأول فقط هو الذي يجد سببه في الفعل الضار. وقد ذهبت محكمة النقض الفرنسية إلى أن الضرر الناتج عن زيادة نفقات المعيشة لا يجد سببه في الفعل الضار الذي ارتكبه المسؤول (44). فارتفع نفقات المعيشة تنشأ من ظروف اقتصادية ونقدية مستقلة تجاها عن فعل المسؤول.

ولا يجوز القول باننا نصد ضرر واحد وهو فقدان القدرة الجسمانية، وإن التغييرات الاقتصادية تتعلق بقيمة الضرر وتشب في مباشرة من الفعل الضار. فيجب أن ننحري عن سبب عدم كتابة بلغ التعويض المقدر حاليا، هل هو الحادثة أم التغييرات الاقتصادية، فعندما يصبح الربوب غير كاف لسد حاجات المضرور فإن سبب ذلك يرجع ببساطة إلى التغييرات الاقتصادية وليس إلى الفعل الضار. ونبلغ المقدر سنغاوانا كنينا لسد الحاجات وما حدث له من نقص في القيمة لا يرجع إلا لظروف الاقتصاد التي لا يسالم عنها المسؤول (45).

(44) - هنري مارو: المرتب العام وتعويض الضرر، دالورز 1951 17 ص 247.
(45) - رواست تعليق منشور في دالورز 1949 17 ص 247.

203
وتعتقد أن هذا الاعتراف يسهل دحضه، فلا يجوز أن نعتقد أن
الضرر الذي يصيب الجسم ينتمي في فقدان الدخل (1) . وأنه ينتمي فلا في
المساس بالقدرة الجسدية، ومن ثم فالتعويض لا يستهدف رد الدخل الفائد
او الخسارة المالية وانها يستهدف اعطاء مبلغ من المال يعاد اعادة بناء
القوة الجسدية، أي وضعها في ظروف تعادل سابقة عدها من تقريرها
على الانتاج. والدخل الذي كان يحصل عليه الشخص ليس الا عنصر من
عناصر تددير قيمة هذه الثورة ولا يمثل كابيل قيمتها. فلو كان الرأسمال
الإنساني المتبقي في القدرة الجسدية في حالتها الأولى لا استطاع أن يحصل
على الدخل الذي يتسبب مع التغيرات الاقتصادية، فهي قدرة انتاجية
وقيمة هذه الثورة تزداد بارتفاع الأسعار. فليس ارتفاع الأسعار هو الذي
يؤدي بالضرر إلى حالة من الأوند الاجتماعي وانها هو العجز الجسدي
الناجح عن الحادثة. فبالرغم من ارتفاع الأسعار فإن القدرة الجسدية قادرة
على الصمود والتفاوت مع هذه الظروف عن طريق زيادة الدخل. فلو كان
الشخص في كابيل قدرته لما وصل به الحال الى الابس في حالة ارتفاع
الأسعار.

والضرر الذي يصيب المضرور هو في حقيقةه ضرر حال ولكن ينتمي بامتناذ
حياة المضرور، فهو ضرر حال ولكنه دائم. فالضرر هو دائما وابدا العجز
الجسداني وحالة العجز الدائمة ينتمي بامتناح حياة المضرور.

وبعد التعويض الكابيل للضرر يستلزم إيجاد توزان بين السرر
والتعويض. وهذا التوزان لا يشترط فقط وقت صدور الحكم وانها يجب أن
يظل تسنيتها طالما كان الضرر قائما. فالتعويض تدثر تقيتها بحسب قدرتهما
الشرائية، فالسبي لا يندر ميلعنة معنا فهو لا ينخر الى الحداد المحدود في
حد ذاتها ولا يمكنها القيادة الشرائية التي تقدمها هذا المبلغ. والتوز
الشرائية يجب أن تؤخذ في الاعتبار دائما وابدا طالما بقي الضرر (7).

وتعتقد أن تعويض المربى هو الوسيلة الوحيدة في يظل تعويض الضرر
كابلا. بل أن القاضي الذي يعطي مربى وي.toObject تعويضه فانه يخالف تواعد
المؤسسة التنصيرية التي تستوجب أن يكون التعويض كابلا، نعم تعويض
المتربع يعني ابا أن التعويض يصبح غير كاف، أو يصبح أكثر من الضرر
في حالة انخفاض الاسماع مثلا، ورفض تعويض المتربع يعني أن المتربع يستهدف
أراضي نوازن اسمى وليس حتيي بين التعويض والضرر. فالتعادل بين الضرر
والتعويض لا يتحقق إلا عن طريق تعويض المتب (849). والتوازن والتعادل
بين الضرر والتعويض يعتبر متعلقا بالنظام العام.

52 – ولد اعتراض على فكرة تمويه المترب بأن ذلك يتعارض مع
بدا يتعلق بالنظام العام وهو أن الوحدة النقدية تحتفظ دائما بإبدا بقيمتها وهو
ما يسمى ببدا اسمه العلامة. ولد وجدت تطبيع هذا المبدأ في المادة
1/128 من قانون التجارة الكويت حيث يقرر أنه إذا كان محل الالتزام دفع ببلغ من
النقود فأن الذين يلتزم بدفع العدد المحدد دون أن يكون لارتباط قيمة النقود
أو انخفاضها في الفترة ما بين نشوء الالتزام والوفاء به أي أثر. فالقوة
الإلزامية للعملة الورقية تقوم على أن العملة تحتفظ دائما وإبدا بنفس
قيمتها، فالدينار يساوي دينار دائما وإبدا.

والمترب العالم يعني عدم الثقة في مستقبل العملة. ويقوم بالتالي على
منع بعض المواطنين امتيازات عن غيرهم من الناس وذلك بتحسيبهم وحمايتهم
ضد التغيرات الاقتصادية فالشرع وحده هو الذي يملك أن يأخذ في الاعتبار
ارتفاع نفقات المعيشة عند تحديد التزامات الالتزام وتخرج عن نطاق سلطة
التي، فالنظام يقيد بالجوار القانوني الذي يقوم على أن العملة تحتفظ
دائم وإبدا بنفس قيمتها (94).

والحقيقة أن بدأ السماوية لا يتعلق بالنظام العام، فلا جدال في أنه
يجوز الاقتصادين أن يضعوا في العقد ما يجعله مثليا مع الظروف الاقتصادية
المتغيرة. فالنظام ما يمكن أن يتغير في عقد البيع بحسب ارتفاع نفقات
المعيشة أو غيرها من العناصر إذا ما أتى الاقتصاد مراجعة على ذلك. بل أن
مثلك هذا الشروط أصبح من الشروط التقليدية في عقود التوريد والتداولات في
الوقت الحاضر. ومن شروطية مثل هذا الاتفاق تعني أن بدأ السماوية لا يتعلق
بالنظام العام فالالتزام لهم أن يوقفوا على ما يختلف هذا المبدأ. وتلك الصورة

849 – مصارعات القانون المدني - الطبعة السنة الثانية - جامعة باريس 1964 / 1965
848 – ص 28
49 – سلاطينه في تعليقه السابق الإشارة إلى دالوز 1952 ص 142.
وفقًا للقانون الكويتي عن غيره من النزاعات حيث يمكن أن يكون التعامل بالعملة الأجنبية، إذا كان المشرع لا يلتفت التعامل بالنقد الإجنبي، وهو ما قد يكون وسيلة لتفادي انخفاض قيمة العملة الوطنية، فإننا يجب أن نسمع من باب أولى بوجود شروط تحفيز الأطراف من انخفاض قيمة العملة الوطنية وذلك مثل بريحية الاستمرار بسعر سلعة معينة أو مستوى المعيشة، وهو ما يسهم بشرط السلم المتحرك.

53 - وبدع معارضو تعويض المرتب بأن الفارق كبير بين الادوار والقاضي. فالقاضي يمثل سلطة من سلطات الدولة، وإذا كان الادوار لا يشتركون في ثابت قيمة العملة، فإن القاضي يجب أن تكون تفاته في العملة أكثر من ثابت الادوار، فهو يمثل الدولة وموقفه سوف يؤثر تأثيراً خطيراً على شعور الناس نحو العملة (50).

وتعتقد أن تلك الحجة ليست حاسمة، فإذا كان الشرط المتعلق عليه بين الأطراف يعتبر القضاة صحيحاً، فما الفارق بين موقف القضاة في هذه الحالة وحالة تعويض المرتب الذي يترتب القاضي دون وجود اتفاق سابق؟ ففي النهاية القضاء هو الذي يترر مشروعة الشرط ومن ثم لا يمكن للنوعية بين الصورتين، فني الحالتين توجد بصدح حكم قضائي صادر من السلطة القضائية.

فالفارق فقط من الناحية النفسانية، فإذا كان القاضي يقوم بنفسه بوضع الاحتياطات اللازمة لحماية المปกครอง ضد انخفاض قيمة العملة، فإن ذلك يكون أكثر أهمية مما لو أن له الأطراف في الاعتبار وكان دور القاضي مجرد أثره. ولكن هذا الفارق ليس مثيراً نفسياً لا يجب أن يؤدي إلى الاختلاف في الحلول القانونية.

54 - ومن ناحية العدالة، فقد أثيرت أنه إذا كان العدل يتضمن أن يحمي الم損害ات ضد تقلبات قيمة العملة، إلا أنه من غير العدل أن يتحمل المسؤول عن هذه التقلبات التي تحدث بعد فصله الضار، ودون أن يكون له أي دور في حدوث هذه التقلبات.

ولكن إذا كان ليس من العدل تحمل المسؤول عن هذه التقلبات الاقتصادية، فمن يتحمله الآن، ليس إياينا إلا الم損害. وإذا كان

05 - رواست: تعليق دالوز 1949 ص 447. 06

206
لا بد وأن يتجلب هذا العبء أحياناً، فإن تحويله لمسؤول يسلام أكثر مع العدالة.

كما أن المشكلة ليست البحث عن يتجلب عبء التطلبات الاقتصادية، وإنما هي الوصول إلى الجبر الكامل للضرر. وتعويج المرتب طبقي لتطلبات الاقتصاد هو الوسيلة الوحيدة للتواصل إلى التعويج الكامل للضرر. فمن اللحظة التي يصبح فيها المرتب تافها على آخر التطلبات الاقتصادية فانه يكفي عن أن يعرض المقرر تعويض كاملاً.

والحقيقة أن هذا الاعتراض لا يوجه إلى اساس فكرة تعويج المرتب، بقدر ما يوجه إلى اختيار بعض المعايير لتعديل المرتب على ضوء ما يسري عليها من تعديلات. ف芝加哥 الحد في اختيار الأساس الذي يقرر على ضوء مدى حدوث التطلبات الاقتصادية وبالنسبة قليلاً المرتب، فيجب مثلاً أن يؤخذ في الاعتبار عند تحديد الأساس لمقياس التعويض أن يكون معبراً عن ارتفاع دخل المسؤول، وإلا كان في زيادة المرتب ارتفاعاً غير مقبول للمؤسسة. كما لا يجب أن تكون موافقة المرتب مع الظروف الاقتصادية وسيلة غير مباشرة لزيادة قيمة التعويض. فالعدالة تتصل باختيار معيار الأساس الذي يتأسس به التطلبات الاقتصادية.

55 - ومن هنا لا بد لنا أن نتعرض لهذه المعايير على ضوء ما حدث

 أمام القضاء الفرنسي.

وسالة اختيار المقياس الذي تتحدث عنه ضوئ التطلبات الاقتصادية، يعتبر من المسائل الجيدة التي تتوفر عليها مدى نجاح تعويج المرتب وعلاجه بيع العدالة. فيجب أن يكون المقياس التطلبات الاقتصادية بأنه ويعتني عنها صورة دقيقة. ومن المعروف أن التطلبات الاقتصادية وضف القوة الشرائية لا يؤثر على كافة الناس بنفس الدرجة، وأنها يتم ذلك بدرجات متغايرة بحسب ظروف ونشاط الاشخاص من الناحية الاقتصادية.

يذهب البعض إلى أن المقياس يجب أن يتيح كل من الارتباط بين المرتب ودخل المسؤول، يجب أن تكون العبرة أساساً زيادة دخل المسؤول، ولهذا يجب أن يحدد المرتب على أساس نسبة معينة من دخل المسؤول، فإذا زاد دخل المسؤول زاد المرتب بنفس النسبة وهذا يؤدي
إلى تحقيق العدالة والرعاية المتساوية، مقرر المسؤول حدد التزامه بالتعويض (51).
ولكن، من الناحية العملية، فإن القياس يستند على الظروف المالية للمباشرة، حيث أن المرتب عادة ما تقوم بدفعه شركات التأمين.
وذهب بعض المحاكم إلى ضرورة ربط المرتب بنفقات المعيشة. فإذا كانت نفقات المعيشة قد زادت مثلًا بنسبة 5% في سنة من السنوات، فإن المرتب يجب أن يزداد بنسبة نفس.
لكن يصعب هذا المعيار أنه قد يؤدي إلى ارهام المسؤول، وليس كل زيادة في نفقات المعيشة تعني زيادة إمكانيات المسؤول وبالتالي زيادة المرتب.
ولذا فقد روى أنه من الأفضل أن يرتبط القياس بمستوى المرتبات والدخل الناتج عن ممارسة الحرف الفاعلة بالنسبة للعمال الأجور، وليس بالتغييرات المباشرة التي تحدث نتيجة العملة في السوق للنتقلات في السوق بسبب تغيرات الأسعار في الأجور، فالنسبة تكون نتيجة للحول، والاعتدال بالأولى قد يؤدي إلى ارهام المسؤول في الفترة ما بين ارتفاع النفقات زيادة الأجور.
ولا يجوز أن يرتبط القياس بسعر العملة الرسمي، نظرًا ما تحضر زيادة في نفقات المعيشة دون أن يعكس ذلك على سعر العملة. كما أن التخفيف الرسمي لسعر العملة أو رفعها لا يرتبط دائماً وابداً بمستوى الأجور ونفقات المعيشة (52). بل قد يرجع إلى ارتباطات اقتصادية دولية لا تؤثر بنفس النسبة في الداخل.

نعتقد أنه ينبغي أن يكون القياس مرتبطًا بطبيعة الضرر محال، التعويض. ففي حالة الخطر الجسدي، فإن دخل الضرر يعتبر من أهم السبل لتقدير التعويض. ولذا فإن القياس يمكن أن يرتبط بنشاط الضرور مثل مستوى مرتبتات الفئة التي ينتمي إليها الضرور.

FreJaviles: Note J.C.P. 1949. II. 4708 et 4887.

51 52 — دوري: بلاحظات في المجلة الفصلية للقانون المدني 1944 ص 157 رقم 2

— 208 —
ويتطلب بالسعر المالي للانتهاء في مستشفى من مستوى معين (53). وفي جميع الأحوال يجب على القانون أن يأخذ في اعتباره تأثير التغيّرات الاقتصادية على القيمة المالية للمسؤول حتى لا يتعذر الدواء بعد اخر.

هذا ويجمع الفهد الفرنسي الآن على مشروع تعويض المرض حتى يتمتع دائما وإبدا مع التغيّرات الاقتصادية (54). وتحرص المحاكم الفرنسية في الأوان على أن تلبث المرض الذي تتجره كتعويض عن الاضرار التي تسبب جسم الإنسان، أساس يسمح بتغطية المرض بتعويض قيمة المعيشة أو القروض (55).

ولقد كان لهذه الاعتبارات إلغاء الأثر لدى محكمة النقض الفرنسية. ومن ثم فقد عدلت عن تضاجها السابق وأقرت صراحة في حكمها الصادر في 6 من نوفمبر سنة 1974 امكانيات تعويض التعويض الذي يعطيه في صورة مرض بدورنبي في حالة المرض بجسم الإنسان. بل وتساعد المحكمة أن تكون ذلك من لفظها نفسها. وتبين المحكمة نفس الحجج التي رد بها الفهد على حكمها السابق الصادر في سنة 1952 (56).

ومن الاتجاه الفرنسي النتائج المالية والتندية والاقتصادية لهذا النضال، ولذا نكت سارع بالتدخل لإدخال تقرر من التنظيم والكسب في حالة إعادة النظر في المرض. فأصدر في 27 ديسمبر سنة 1974 قانونا يقرر أنه...

---


---

53 - دوري: الانتهاء السابقة من 158.
54 - ومن القضايا الحديثة في هذا المجال:

اعتباراً من أول يناير سنة 1975، وبالنسبة للأضرار الناشئة عن الألات الميكانيكية البرية، فإن المقياس الذي يعاد على أسسه تدبير المرتب هو نفس المقياس الذي يؤخذ به في حالة زيادة المرتب المستحق في أصابات العمل وعليها لما جاء في المادة 455 من قانون التأمين الاجتماعي الفرنسي. واشتهر أيضًا أن يكون الفضر أساً الجزء الدائم من العمل بنسبة لا تقل عن 75 في المئة، أو الوفاة، بحيث يستطيع المرتب الأشخاص الذين كان يعولهم الشخص قبل الوفاة، ويوزع عبء الزيادة المالية الناشئة عن زيادة مبلغ المرتب على المساهمين بالنظام الإجباري ضد حوادث السيارات (75).

اما خارج نطاق تطبيق القانون الصادر في 27 من ديسمبر 1974 فان القضاء الفرنسي يسترد جزءه في تحديد المقياس الذي يتم على أسسه التعويض. فالبداية العام الذي يحكم التعويض في صورة مربى اصبح قضاء النقص الصادر في 6 من نوفمبر 1946، هذا القضاس يحظى للمحالطة طابعه الإنساني (58).